الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون

الجلسة العامة ٢
الاثنين، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أدادا (الكونغو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال

استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد كارلوس فيفا، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر.

السيد فيفا (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية): سيدي الرئيس، نود من خلالكم أن نتوجه بالشكر، إلى الجمعية العامة لقرارها الذي جاء في أوانه بتخصيص هذه الدورة الاستثنائية العامة لأعضائها من الدول الجزرية الصغيرة النامية. والأمم المتحدة إذ تفعل ذلك، فإنها لا تشدد فحسب من جديد على أن لأعضائها كافة، كبيرهم وصغيرهم، أغنياء وفقراء رأي وصوت في مداولاتها، وإنما تشدد أيضا من جديد على أن كلا منهم يستحق الاهتمام والتضامن من جانب شركائه الدوليين كل بحسب حاجته.

وقد سلَّم إعلان ريو الذي كان تتويجا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بما تتسم به طبيعة القيود التي تؤثر على تنمية الدول الجزرية الصغيرة من خصوصية. وهذا هو الحق بعينه، لأن الدول الجزرية الصغيرة، بغض النظر عن موقعها، لديها بالفعل سماتها البيئية ومشكلاتها الخاصة.

وبعد ذلك بعامين، في عام ١٩٩٤، قدم لنا الإعلان وبرنامج العمل اللذان تمخض عنهما المؤتمر العالمي من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في بربادوس مجموعة شاملة ومتكاملة من التوصيات وفَّرت لنا خطة أساسية حقيقية لكي تهتدي بها دولنا والمجتمع الدولي بعامة في الجهود التي تبذل من أجل النهوض بتنمية الدول الجزرية الصغيرة.

ويجدر التذكير بأن هذه الدول قد اضطلعت بالتزاماتها بجدية بموجب برنامج عمل بربادوس يدفعها إحساس بأن المشكلة مشكلتها. وبذلت هذه الدول جهودا ضخمة لتنفيذ تلك الالتزامات حتى في ظل الظروف الصعبة. وهذا شرط ضروري لتقدم وبقاء دولنا. إلا أننا ندرك، بالإضافة إلى ذلك، أننا بمواقعنا المتناثرة على خمسة بحار ومحيطات، قد أصبحنا قيمين على مساحات شاسعة من محيطات العالم، بما لها من أهمية للجنس البشري ولنا نصيب وافر من التنوع البيولوجي. وعلاوة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-40430

0040430

على ذلك، فإن جزرنا هي الجزر الأكثر تعرضا للخطر من جراء تغير المناخ غير المنضبط.

وهذه كلها عناصر تشكل برهانا مقنعا للغاية ودافعا قويا لإيجاد شراكة حقيقية ومتنوعة بين بلداننا والمجتمع الدولي الذي نحن أعضاء فيه. وفضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بالبيئة، فإن العالم يبدي رد فعل مباشر، ربما يفوق رد فعله بالنسبة للمجالات الأخرى، وذلك بوصفه الكيان الواحد الذي ينبغي أن يكونه. أما الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد حملها إدراكها الشديد لهذه الحقيقة على المشاركة بنشاط في السعي لإيجاد حلول والتزامات في مختلف المحافل الدولية من أجل التصدي على نحو أكثر فعالية للمشكلات والتحديات المشتركة التي تواجه الجنس البشري.

وفي الوقت ذاته، زاد عدد الدول الجزرية الصغيرة في الأمم المتحدة بانضمام جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا كأعضاء - وهو تطور يدعو إلى الارتياح بالنسبة لهذه الفئة من الدول. ونحن نرحب مخلصين بهذه البلدان الثلاثة.

كما نود في نفس الوقت، أن نعرب عن تقديرنا لحكومة ساموا، التي تشغل حاليا رئاسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وللبلدان الأخرى التي عملت بالتنسيق مع تلك الحكومة، بحكمة وكفاءة وتفان لإظهار مدى فائدة مجموعتنا غير الرسمية للمجتمع الدولي بالرغم من ندرة مواردها.

وبعد مرور خمس سنوات على المؤتمر العالمي من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي أعقاب عملية تحضيرية نود أن نبرز قيمتها وروحها التعاونية، ستعتمد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وثيقتين هامتين هما: إعلان ووثيقة بشأن حالة التقدم والمبادرات المطروحة فيما يختص بتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المستقبل. وهاتان الوثيقتان تجددان إرادتنا السياسية، وتستكملان التعبيرة عنها، وتحللان الإنجازات التي أحرزت في الماضي، مع وضع الموقف في منظوره الصحيح وتوضحان التوازن بين ما هو مرغوب فيه وما يمكن تحقيقه بالاعتماد على مساعينا في المدى المتوسط.

وفي اعتقادنا أن هذه الممارسة سوف تساعد دولنا الصغيرة على زيادة جهودها وتحسين فعاليتها، وأنها ستشجع شركائها الدوليين على تقدير تعاوننا من أجل تحقيق فائدة مشتركة تقديرا أعلى في قيمته. وهو أمر ضروري. ولن تُجنى أي فائدة من جراء تجاهل الحقيقة القائلة بأن الموارد المخصصة للتعاون الدولي مع الدول الجزرية الصغيرة في كثير من المجالات، بما فيها المجالات المتعلقة بالتمويل، والتكنولوجيا والتجارة لم تكن كافية. ولذا، قدمت لجنة التنمية المستدامة احصائيات بليغة تبين أن النقل الصافي إلى بلداننا فيما بين عام ١٩٩٤، عند اعتماد برنامج عمل بربادوس، وعام ١٩٩٧ قد انخفض بنسبة ١٧ في المائة بدلا من أن يزيد. وكان لذلك الانخفاض آثار واضحة على قدرتنا على تنفيذ استراتيجيات للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، فإن ما يسمى بالتنفيذ المستهدف لبرنامج العمل يصبح تعبيرا لطيفا حيث أن الاختيار يمليه، جزئيا على الأقل، عدم توفر الموارد لتنفيذ البرامج الضرورية.

ومع ذلك، فإننا لا نشك في الأولويات الراسخة التي تتضمن حاليا مجالات تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وموارد المياه، والموارد البحرية والساحلية، والطاقة والسياحة. وهذه المجالات هي في الواقع مجالات هامة تواجه فيها الدول الجزرية الصغيرة ضغوطا رئيسية، وهي تستفيد استفادة كبرى من التغلب عليها.

وفي واحد من هذه المجالات - أي موارد المياه - تواجه بلادي مشكلة خطيرة جدا وقديمة. فالجفاف، بعدما كان دوريا في الرأس الأخضر، بات وضعا دائما هناك في السنوات العشرين الماضية. وقدرة شعب الرأس الأخضر الراسخة على الصمود هي مصدر طاقتهم للتصدي للظروف الصعبة التي تواجهها بيئته وللتكيف معها.

ومع ذلك، فإن استمرار الجفاف سبب استنزافا مستمرا لجزء كبير من الموارد النادرة في البلد، وهي الموارد التي نحتاج إليها لتمويل التوسع المكلف في برامج تحلية مياه البحر والمياه الجوفية والتجديد السنوي لبرامج الأشغال العامة في المناطق الزراعية التي تؤثر فيها هذه الآفة أيما تأثير.

وفي تناقض ظاهر للضغوط الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن عددا منها يُبدي مؤشرات مقبولة نسبيا عن التنمية البشرية وحتى عن الناتج القومي الإجمالي للفرد. وهذا التقدم يستخدم في بعض الأحيان لتبرير حصول تخفيضات مفاجئة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى بلداننا الأمر الذي يمثل كارثة في الأوقات العصيبة، مثل الأوقات التي نسعى فيها إلى تعزيز الإمكانيات الجديدة لتنميتنا واستدامتها.

وهذا المنحى المقلق الذي يعاقب بلداننا على الجهود التي تبذلها، لمجرد تأكيد مدى عدم فهم الواقع الاجتماعي - الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة، والعلاقة الدقيقة القائمة بين العوامل التي تؤثر فيها، وقبل كل شيء، الضعف الهائل الذي تتصف به أوضاعها. والميل إلى اتخاذ قرارات ذات آثار شديدة على الدول الجزرية الصغيرة على أساس إلقاء نظرة عابرة على بعض الإحصاءات ليس أقل من كارثة بالنسبة إليها.

إن عدم مراعاة هشاشة التوازن الاجتماعي - الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة يمكنه أن يدمر بضربة واحدة ما بنته لفترة طويلة. والهشاشة نفسها التي تمكّن من تحقيق نتائج ملحوظة باستعمال موارد متواضعة نسبيا في بيئات صغيرة، ولا سيما في الجزر، ينبغي أن تفضي بنا إلى الاستنتاج بأن تخفيض هذه الموارد يمكنه أن يُلحق ضررا كبيرا بجوانب الضعف التي تتصف بها تنميتها الاجتماعية والبشرية.

لذلك نرحب بالدراسة التي تجريها لجنة التخطيط الاقتصادي حيال المسألة المعقدة المتعلقة بجانب الضعف الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية والتنمية المستدامة فيها.

وفي غضون ذلك، نحث شركاءنا الدوليين على إيلاء مزيد من التفكير في كيفية توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى هذه البلدان. وهذه المساعدة صغيرة جدا في نهاية المطاف، ومع ذلك فإن تقلباتها ستخلف أثرا كبيرا على مجتمعاتنا في الجزر الصغيرة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أمل وفد بلادي في أن توفر لنا هذه الدورة قوة دفع أخرى في سعينا إلى إيجاد السبل والوسائل لتنفيذ برنامج عمل بربادوس حتى تتحقق الرغبة المشروعة لشعوب الدول الجزرية الصغيرة في التنمية البشرية المتواصلة والمستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لدولة الأونرابل السيدة بيلي ميلر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية في بربادوس.

السيدة ميلر (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، رحبت بربادوس بممثلي ١١١ حكومة في بريدجتاون لحضورهم المؤتمر العالمي الأول بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولقد اعتبر العديدون أن المؤتمر اختبار هام تتصدر فيه العديد من الجزر الصغيرة الجهود الرامية إلى إدماج حتمية التنمية المستدامة في خيارات السياسة الوطنية والإقليمية.

وعلى غرار معظم التجارب، فإن العملية ولدت توقعات لدى أعضاء المجموعة المستهدفة لم يشاطرهم فيها بالكامل أعضاء المجتمع الدولي الأكثر نفوذا. فإعلان بربادوس وبرنامج عمل بربادوس اتصفا بالجرأة في تصميمهما، ولكنهما كانا متواضعين من حيث التنفيذ - ومرد ذلك إلى حد بعيد الاختلافات السائدة في المفاهيم المتعلقة باحتياجات التمويل وبالأولويات.

وبعدما انقضت خمس سنوات، تنعقد هذه الدورة الاستثنائية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس. فلقد حان الوقت لتوثيق مجالات التقدم الحقيقي المحرز، ولتحديد المجالات ذات الأولوية لاتخاذ المزيد من الإجراءات. وأؤكد أن الوقت قد حان أيضا للتفكير في التغييرات الديناميكية التي حدثت في إدارة الشؤون الاقتصادية الدولية منذ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ولدراسة أثرها على قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق أهداف تنميتها المستدامة. وإنني على اقتناع بأنه من دون هذا التحليل الذي يضع جهودنا الإضافية في سياق التحديات العالمية القائمة الآن وفي المستقبل، فإن أية استراتيجيات متابعة تعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس ستتداعى بدرجة كبيرة.

وبصفتي نائبة لرئيس وزراء بربادوس، البلد الذي يرتبط اسمه ارتباطا وثيقا بالعملية الجارية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنني أشارك في تحمل

المسؤولية عن كفالة تنفيذ الالتزامات التي تعهدها المجتمع الدولي عام ١٩٩٤ بأفضل طريقة. وعليٌّ واجب واضح أيضا يتمثل في التأكيد على أن المناقشة الفكرية المتعلقة بكيفية تعزيز احتمالات تحقيق التنمية المستدامة لمجموعة من البلدان الهشة والضعيفة تستلهم أحدث الأفكار التي تتقدم بها البلدان التي تعلم تمام العلم الظروف المعقدة للبلدان التي تصف الحلول لها. ولا يمكن الاستخفاف بهذه المسائل لأن المجتمعات المحلية التي ينظر في شواغلها هي بعض من أصغر المجتمعات المحلية وأكثرها تهميشا على سطح الأرض. وكما يذكرنا تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فإذا لم يتم تشاطر الفرص العالمية على نحو أفضل، فإن الفشل في تحقيق النمو في العقود الماضية سيتواصل.

وإننا نذكر بأنه عندما بدأنا ببذل الجهود في أوائل التسعينات، كان هناك قدر ضئيل من الاعتراف الدولي بدرجة الضعف البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية ومدى تأثير ذلك على خياراتها الإنمائية. وكان هناك قدر كبير من الشكوك أيضا إزاء فكرة وجود تماثل فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية لجعلها مجموعة منفصلة من الدول التي تستحق أن توليها منظومة الأمم المتحدة اعتبارا خاصا. ومن دواعي السرور أن الرأي العام الدولي بات مقتنعا بوقائع قضيتنا وأصبح المصطلح "سيدز" الآن جزءا دائما من قاموس الأمم المتحدة.

ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء أيضا على الطريقة التي تعمل بها الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ جوانب برنامج عمل برنادوس التي تخضع لسلطانها القانوني الوطني أو الإقليمي. فمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية قامت الآن بإعداد استراتيجيات إنمائية وخطط عمل على الصعيد الوطني. وجهود المتابعة هي جهود إيجابية أيضا.

والتجربة المشتركة للمؤتمر العالمي عبر المناطق عززت تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وأدت إلى إيجاد محفل لمناقشة مسائل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجري الآن تبادل المعلومات عبر مسافات شاسعة عن طريق تكنولوجيا شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقوة الدعاية والإقناع لدى مجموعة من الدول الصغيرة التي يبلغ تعدادها نحو ٤٠ دولة قد وجدت تعبيرها بأكمل صورة ملموسة في الحملة الرامية إلى اتخاذ إجراءات دولية مسؤولة لمكافحة ظاهرة تغير المناخ. والمسائل الأخرى ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لبقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية يمكن أن تعالج معالجة مماثلة. وباختصار، فإن برنادوس تفخر بالعمل الرائد الذي اضطلع به ائتلاف الدول الجزرية الصغيرة وهي واثقة بأن دورها المركزي كمدافعة عن مصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية وكنقطة محورية للتعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية سيتعزز في المستقبل.

وعلى المستوى الدولي، وفي الوقت الذي ولّدت فيه الدعوة إلى اتخاذ إجراءات لدعم الدول الجزرية النامية بعض النتائج الإيجابية، إلا أن الاستجابة العامة لم تكن مشجعة. والواقع أن مؤتمر المانحين المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في شباط/فبراير من هذا العام، وإن ولّد استجابة قوية من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية وحظي باهتمام البلدان المانحة، لم يفلح حتى الآن في التوصل إلى نتائج ملموسة أو توفير تمويل إضافي للمشروعات.

وجزر الكاريبي، بالإضافة إلى شركائها القاريين في حوض البحر الكاريبي، تولي أقصى الأولوية للإدارة المستدامة والاستخدام المستدام لأهم مواردها الاقتصادية المشتركة. وأنا أتكلم عن البحر الكاريبي. ولقد سلمنا بأن البحر الكاريبي لم يعد قادرا على تحمل الحجم الهائل للمطالب الموجهة إليه دون توفير نهج كلي ومتكامل للإدارة. ولهذا السبب اقترحت دول حوض الكاريبي على المجتمع الدولي تحديد منطقة البحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. وهذا مفهوم جديد لا يزال في مرحلته الأولى وسيكون متوقفا على المزيد من التوسع المتأني. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الخصائص الخاصة بالبحر الكاريبي تستحق نهجا مبتكرا في الإدارة يغطي شواغل جميع الدول المتاخمة لذلك البحر، وكذلك المجتمع الدولي.

وبرنادوس ممتنة لما أبدته الدول الأعضاء في ائتلاف الدول الجزرية الصغيرة النامية من تعاون وشراكة، ومجموعة الـ ٧٧ والصين والمكسيك بقيادة كندا في الجهود التي بُذلت مؤخرا لوضع مشروع قرار يدفع بهذا المفهوم قُدما. ونحن على ثقة بأننا نستطيع أن نعول على دعم تلك الدول عندما تستمر المناقشات بشأن هذه المسألة أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن المناقشة المتعلقة بسُبل تعزيز بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن تستلهم بالضرورة عنصرا أساسيا وجديدا: وهو أثر العولمة وتحرير التجارة على الآفاق الاقتصادية لبلداننا. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٤، لم تكن جولة أوروغواي قد انتهت بعد. ولم تكن منظمة التجارة العالمية قد انشئت بعد. والأهم من ذلك، أن غالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبب قدرتها المحدودة على التحليل الاستراتيجي والتفاوض - أخفقت في فهم جسامة العملية التي بدأتها الدول التجارية الكبرى في العالم. ومن الواضح الآن، في ١٩٩٩، أنه مع تآكل الأفضليات التجارية وانخفاض تدفقات المعونة، باتت حتميات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية مقيدة بصورة خطيرة بحجم التكيفات الاقتصادية التي نُجبر على الاضطلاع بها الآن. ومعارك الموز التي اندلعت في الفترة الأخيرة شكلت اختبارا واقعيا قاسيا لبلدان منطقة البحر الكاريبي.

وعملية الدول الجزرية الصغيرة النامية فعلت الكثير من أجل توسيع مفاهيم الهشاشة التي أوضحها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأمانة الكمنولث. وتم الاضطلاع بالكثير من العمل الواعد لتطوير مؤشر للهشاشة لتحقيق التوازن بين الاختلالات التي يولدها الإفراط في الاعتماد على الناتج القومي الإجمالي للفرد. ويمكن أن يوفر ذلك عنصرا إضافيا هاما لدى النظر في أهلية انتقال بلد معين من مرحلة التمويل التسهيلي إذا أمكن اقناع المؤسسات الإنمائية الدولية بقبوله وتطبيقه بصورة متسقة.

ويجري الآن أيضا بذل محاولات أخرى تحت رعاية قوة العمل المشتركة بين أمانة الكومنولث والبنك الدولي من أجل وضع نُهج بديلة للتقليل من هشاشة الدول الصغيرة أثناء عملية العولمة. إلا أنه لكي تنجح هذه المحاولات، يتعين عليها أن تتوقف عن اجترار التشخيصات البالية والاستجابات السياسية غير الملائمة غالبا وأن تنتقل إلى معالجة مجموعة الظروف المختلفة اختلافا كبيرا بطريقة جسورة ومبتكرة وهي الظروف التي تواجهها الآن الدول الصغيرة في العالم، وتشكل الجزر ثلاثة أخماسها.

وهذه الاقتصادات الصغيرة والهشة تحتاج إلى ترتيبات انتقالية أطول وأكثر مرونة تساعدها على التكيف الضروري مع التحرير الكامل للتجارة. وهي تحتاج إلى استجابات مستنيرة من المجتمع الدولي وإلى سياسات تساعد على تعزيز قدرتها البشرية والمؤسسية من أجل مواجهة التغيرات الماثلة أمامها والاستفادة على نحو كامل من التكنولوجيات الجديدة للاقتصاد القائم على المعرفة. وهي تحتاج إلى دعم محاولاتها لتنويع اقتصاداتها في مجالات جديدة، مثل الخدمات، وليس ردود الفعل العشوائية التي تعزو كل قدرة تنافسية متصورة إلى ممارسات بصورة ملتبسة بأنها ضارة. وأخيرا، فإنها تحتاج إلى حماية ضد الانتشار الغادر للجريمة العابرة للحدود التي تتخذ شكل الاتجار بالمخدرات والأسلحة وتبييض الأموال، إذ أن جغرافيتها وحجمها وانعزالها تجعلها هشة بصورة خاصة.

فالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في القرن الحادي والعشرين ستتطلب التزاما قاطعا من المجتمع الدولي بتطوير تدابير خاصة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق انتقال فعال إلى العولمة والحماية ضد المزيد من التهميش. وإننا نتطلع إلى بناء هذه الشراكة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل بتي أوكوير، الوزيرة في مكتب نائب رئيس أوغندا.

السيدة أوكوير (أوغندا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في توجيه أحر التهاني إلى الرئيس على انتخابه لترؤس مداولاتنا. ولنا ملء الثقة والائتمان بأنه سيقودنا إلى خاتمة ناجحة.

ففي بربادوس عام ١٩٩٤، اعترفنا بما تمثله الدول الجزرية الصغيرة النامية من تراث خاص بالنسبة للبشرية. ولاحظنا بشغف خاص التناسق والتوازن الدقيق والثراء في التعايش بوئام بين مختلف أشكال النباتات والحيوانات والبشر التي تجعل الجزر ذات طابع فريد وقُرة عين العالم. إلا أننا أعلنا في الوقت نفسه وبصراحة أن الجزر تزداد هشاشة، وإن حالتها الهشة، إذا تركت دون رعاية ستكون مرآة مماثلة للظروف الحرجة في أفريقيا، وفي أقل البلدان نموا وفي البلدان النامية غير الساحلية. واليوم، وإذ نستعرض خطة عمل بربادوس، نود أن يتم الاعتراف بالدول الجزرية الصغيرة النامية كفئة من البلدان التي ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضعفها، والإعراب عن تضامننا الكامل معها. وأملنا أن هذا الاعتراف سيساعد في توفير تعبئة عاجلة لدعم جهود الجزر الصغيرة الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة.

فالتنمية المستدامة للجزر الصغيرة، بل بقاء هذه الجزر الصغيرة، لا يمكن أن يعتبر أمرا مسلما به. فالحال الذي ستؤول إليه الجزر في هذا العام الضاري القائم على المنافسة الشرسة والهوة التي تتسع باستمرار بين الأغنياء والفقراء - أي مصير بقاء هذه الجزر نفسه في عالم تهدد فيه أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة التوازن الإيكولوجي العالمي - قد يكون فعلا مرآة لمصير البشرية. ولهذا السبب نود أن نُدين بشدة استمرار إلقاء النفايات والمواد الخطرة والمشعة في البحر الكاريبي والبيئات المماثلة. ولذا فإن الحسابات الدقيقة والبعيدة النظر ينبغي أن توطد من عزمنا على توليد الإرادة السياسية للكفاح جنبا إلى جنب مع الجزر الصغيرة في سعيها إلى البقاء والتنمية المستدامة.

لقد بحثنا بعناية مشروع الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ونحن نتفق مع الأولويات المركزية التي حددت في مجالات تغير المناخ، والكوارث الطبيعية والبيئية، وتنوع المناخ، وموارد المياه العذبة، والموارد الساحلية والبحرية، والطاقة، والسياحة، ونؤيدها تماما. ونحن نشيد أيضا بالتفكير العميق الذي أولي لتصميم وسائل التنفيذ، بحيث شمل مجالات متعددة مثل استراتيجيات التنمية المستدامة، وبناء القدرات، وتعبئة الموارد والتمويل، والعولمة وتحرير التجارة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، ووضع مؤشر قياسي للضعف، والتعاون الدولي، من جملة أمور. ونحن نؤكد بصفة خاصة أن الجزر الصغيرة تستحق ويجب أن تلقى نظرة خاصة مراعاة لوهنها بسبب ضعفها الاقتصادي الناجم عن مساحتها وهشاشة بيئتها، فضلا عن الكوارث الطبيعية التي تبتليها.

ثانيا، نحن نعتقد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تستحق أن تعامل معاملة خاصة في إطار الترتيبات التجارية الحالية المتعددة الأطراف بل ويجب أن تعامل على هذا النحو.

ثالثا، نؤيد تماما طلب الجزر الصغيرة بشأن الموافقة على حصولها على موارد بشروط تساهلية سعيا إلى تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وينبغي لنا أن نتعهد مجددا بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية حتى يتسنى لها أن تنمو على نحو مستدام وأن تبقى بوصفها تراثا قيما.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن الرأي بأن عقد المؤتمر المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس في عام ١٩٩٤ عقب الإقرار بمركزها الخاص في ريو في عام ١٩٩٢ واعتماد خطة عمل ملموسة من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية كان قرارا حكيما وتطلعيا اتخذه المجتمع الدولي. ولا بد لنا من الالتزام مجددا بتنفيذه المستمر والتام. وهذا هو أقل ما يمكننا القيام به دعما للشعوب والثقافات التي تمنحها الطبيعة بسخاء شديد من ناحية وتهددها بالفناء من ناحية أخرى، بتواطؤ من بعض المنتجين والمستهلكين والملوثين الذين لا ينم تصرفهم عن الحس بالمسؤولية.

ونحن نتمنى لهذه الدورة الاستعراضية نجاحا باهرا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد إدوارد كوكان، وزير الشؤون الخارجية في سلوفاكيا.

السيد كوكان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): نظرا لضيق الوقت، سأقصر كلامي على الأجزاء الرئيسية من بياني. والنص الكامل للبيان متاح لجميع الوفود.

يشرفني أن أخاطب الجمعية باسم بلدان أوروبا الوسطى الأربعة - بولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وهنغاريا - التي تشكل ما يسمى بمجموعة فيزوغراد، المحفل الذي أنشئ في عام ١٩٩١ لتعزيز تنسيق السياسات إقليميا والتعاون في مجال الشؤون الخارجية، والبيئة، والتعليم، والثقافة، والعلم والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والمسائل العابرة للحدود.

وباسم بلدان مجموعة فيزوغراد، أود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بمملكة تونغا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، بوصفها أعضاء جدد في أسرة الأمم المتحدة. وفي رأينا أن قبول ثلاثة أعضاء جدد مؤخرا في الأمم المتحدة، ينتمون جميعا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، أمر حدث في الوقت المناسب لتمكين تلك الدول من المشاركة الكاملة في هذه الدورة الاستثنائية.

إن بلدان مجموعة فيزوغراد تدعم تنفيذ برنامج عمل بربادوس في جميع مجالاته الـ ١٤ ذات الأولوية.

ونحن نعتقد أن برنامج عمل بربادوس، الذي يدعو إلى تنفيذ إجراءات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، يوفر أساسا متكاملا وشاملا للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقد حضرنا إلى هذه الدورة الاستثنائية لنستعرض ونقيم تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وبلدان مجموعة فيزوغراد مستعدة للمساهمة في نجاح الدورة الاستثنائية التي يجب ألا تكون مجرد تكرار لما اتفق عليه بالفعل في بربادوس قبل خمسة أعوام وإنما حدثا تطلعيا وموجها نحو العمل - أي متابعة حقيقية.

وفي هذا العالم الذي يتسم بالعولمة، علينا جميعا تحمل مسؤولية عالمية. وأحد عناصر هذه المسؤولية العالمية يتمثل في الإقرار بالضعف الخاص للدول الجزرية الصغيرة النامية، خاصة في مجالي الاقتصاد والبيئة. وبلدان مجموعة فيزوغراد، كما جرى التشديد أيضا في اجتماع رؤساء الوزراء واجتماع وزراء البيئة لبلدان مجموعة فيزوغراد في سلوفاكيا في شهر أيار/مايو من هذه السنة، تؤيد اتخاذ نهج متسق ومتكامل لتحقيق التنمية المستدامة بحيث لا يمكن فيه فصل المسائل والسياسات الاقتصادية والبيئية والإنمائية والاجتماعية عن بعضها البعض.

وفي عام ١٩٩٤، عندما اعتمد برنامج عمل بربادوس، لم تكن عملية العولمة قد تبلورت بالقدر الذي هي عليه اليوم. ونحن ندرك المشاكل التي تواجه حاليا الدول الجزرية الصغيرة النامية في التكيف مع العولمة وتحرير التجارة. ونحن نقر تماما بالضرورة الملحة لتيسير اندماج الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاقتصاد العالمي، إذ أن تلك الدول لن يتسنى لها بدون ذلك الاستفادة من العملية الجارية للعولمة وتحرير التجارة.

إن بلدان مجموعة فيزوغراد الأربعة، بوصفها بلدانا مانحة ناشئة، لها قدرة نامية على الإسهام في المساعدة التقنية وتطوير العلم والتكنولوجيا للمشاركة في التجارة المتبادلة وتبادل السلع بل وفي توفير تدفقات رأس المال الاستثماري إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. والتجارة المتبادلة بين بلدان المجموعة والدول الجزرية الصغيرة النامية ظلت تنمو بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا الاتجاه سيستمر في المستقبل. وهناك إمكانية لزيادة التجارة المتبادلة على الجانبين، خاصة على أساس تحديد فرص الاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

علاوة على ذلك، أصبحت الدول الجزرية الصغيرة النامية قبلة أنظار السواح من بلدان مجموعة فيزوغراد. وعدد السواح الذين يتدفقون على الدول الجزرية الصغيرة النامية من منطقتنا ما فتئ يزداد بانتظام في الأعوام الأخيرة. وفي حين أننا نقر بالفوائد الاقتصادية التي تعود على الدول الجزرية الصغيرة النامية من السياحة، نحن نشترك مع تلك الدول في قلقها إزاء استدامة السياحة وبعدها الإيكولوجي. وفي هذا السياق، نرحب بقرار لجنة التنمية المستدامة، الذي اتخذته في دورتها السابعة، بشأن السياحة المستدامة، ونؤيد تطبيقه، حسب الاقتضاء، في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومن أهم مهام المجتمع الدولي في تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية المكافحة الناجحة للاحترار العالمي. والجهد الحقيقي الذي تبذله جميع البلدان هو وحده الذي يمكن أن يحقق نتائج طويلة الأجل. وأشعر بفخر إذ أقول إن البلدان التي أتكلم باسمها اليوم أوفت جميعا بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتغير المناخي لتحقيق الاستقرار في انبعاثات غازات الدفيئة عند مستوى السنة الأساسية. بل إننا حققنا تخفيضات كبيرة في الانبعاثات. وللأسف، إننا جميعا نعرف أن التعهدات المقطوعة في الاتفاقية لم تكن كافية لتحقيق الهدف النهائي، وهو تحقيق الاستقرار لتركيز غاز الدفيئة في الفضاء الجوي عند مستوى من شأنه أن يمنع حدوث التدخل البشري الخطير مع النظام المناخي.

ولهذا، فإن بلداننا، مع إدراكها للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي ينطوي عليها هذا، تعمل بإصرار مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن التوسع في بروتوكول كيوتو للاتفاقية. وقد سبق لبلدان مجموعة فيزوغراد جميعا أن وقّعت على بروتوكول كيوتو. وأود أن أذكر بوضوح تام في هذا المحفل أن بلدان فريق فيزوغراد ملتزمة بتنفيذ أهدافها لخفض غاز الدفيئة. إلا أننا نشعر بالقلق من بطء التقدم في وضع القواعد في بعض المجالات الهامة، التي لا يتناولها البروتوكول بالتفصيل. ووزير حماية البيئة والموارد الطبيعية والحراجة البولندي، السيد جان زيسكو، بصفته رئيسا معيّنا للدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في بروتوكول كيوتو، ملتزم بالقيام بخطوة كبيرة نحو بناء توافق آراء

بشأن المسائل المعلقة. ودون إحراز تقدم كبير في المفاوضات في بون هذا الخريف، لن يدخل بروتوكول كيوتو حيز النفاذ بسرعة. إن السلامة المناخية مسألة حيوية للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولذلك فإن تنفيذ جميع الأطراف لأحكام البروتوكول مسألة أساسية لمستقبل الدول الجزرية الصغيرة.

إن قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستجابة للكوارث الطبيعية والبيئية التي تواجهها العام تلو العام، وعلى التغلب على آثارها، قدرة محدودة. وهذا واحد من المجالات الرئيسية التي تثير قلق المجتمع الدولي. ونحن نتمسك تمسكا تاما بالالتزام بتقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في إنشاء وتعزيز الآليات والسياسات المؤسسية الوطنية والإقليمية الرامية إلى خفض أثر الكوارث الطبيعية، وتحسين الاستعداد لحالات الكوارث وإدماج اعتبارات حالات الكوارث الطبيعية مع التخطيط الإنمائي. ونعتقد أيضا أنه ينبغي إيلاء أقصى قدر من الاهتمام لآلية للإنذار المبكر كأحد العناصر الحاسمة في مجال الاستعداد لحالات الكوارث.

في أيار/ مايو ١٩٩٨ عُقد الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في معاهدة التنوع الأحيائي في براتيسلافا، عاصمة سلوفاكيا، بمشاركة أكثر من ٢٠٠٠ وفد من جميع أرجاء العالم. وكما تأكد في الفصل التاسع من برنامج عمل بربادوس، فإن التنوع الأحيائي للدول الجزرية الصغيرة النامية إنما يرجع إلى صغر حجم النظم الإيكولوجية الجزرية وانعزالها وضعفها، وهذه تعد من بين أكثر الأنظمة تعرضا للخطر في العالم.

إن بياني، الذي أُدلي به بالنيابة عن بلدان مجموعة فيزوغراد، واضح فيما يتعلق بالتعاون والتضامن الإقليميين والدوليين المتزايدين. وعلى نفس المنوال، لا يسعني إلا أن أعرب عن شدة إعجابي إزاء روح التضامن السائدة بين ٤٢ دولة جزرية صغيرة نامية توصلت إلى لغة مشتركة فيما بينها، مع أنها واقعة في أركان مختلفة من كوكبنا. وهذا هو نوع التضامن الذي يمكننا أن نتعلم منه جميعا. والآن تقع على المجتمع الدولي مسؤولية إظهار إرادته واهتمامه في مساعدة الجزر الصغيرة للتغلب على المشاكل الكبيرة. وهذه الجمعية توفر الفرصة الصحيحة للقيام بذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل هيلدا كاري، وزيرة الحراجة، والبيئة وحفظ البيئة في جزر سليمان.

الآنسة كاري (جزر سليمان) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب جزر سليمان أود أن أعرب عن تهانئي الخالصة للسيد غوريراب بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأنا واثقة بأن هذه الدورة سترسم، تحت قيادته القديرة، طريق المستقبل للتنفيذ الناجح لبرنامج عمل بربادوس. وأنا أيضا ممتنة للجنة التنمية المستدامة لعملها باعتبارها هيئة تحضيرية للدورة الاستثنائية خلال دورتها السابعة تحت الرئاسة الماهرة لوزير البيئة في نيوزيلندا.

وجزر سليمان تؤيد البيان الذي أدلى به صباح اليوم رئيس وزراء ساموا بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة. إلا أنني أود أن أكرر بعض المسائل التي أثيرت حتى الآن باعتبار أنها تتصل بجهود بلدي وأولوياته في تنفيذ برنامج العمل.

إن برنامج عمل بربادوس نتاج لعملية ريو. ولذلك فإنه مقيد بمبادئ وأفكار برنامج عمل القرن ٢١. وإن الفصل ١٧ من برنامج عمل القرن ٢١ يبرز المشاكل الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ يشير إلى مجموعة مؤتلفة من العوامل التي تتسبب في ضعفها: صغر الحجم، والضعف الايكولوجي، والعزلة عن الأسواق، والتشتت الجغرافي ومحدودية الموارد. وقد اعترفت الاتفاقية المعنية بالتغير المناخي، واتفاقية التنوع الأحيائي، وخطة الأمم المتحدة من أجل التنمية جميعها بالوضع الفريد للدول الجزرية الصغيرة النامية وحاجتها إلى الدعم الدولي. وإذا كانت أوجه الضعف الاقتصادي والايكولوجي للدول الجزرية الصغيرة النامية تتشاطرها بلدان نامية عديدة، فإنها تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية بطرق تزيد من تفاقم المخاطر وتتطلب بالتالي عملا أكبر وأكثر سرعة. وفي هذا الشأن، يجب دعم الجهود لوضع مقياس مركب للضعف. وذلك المقياس سيساعد في تقرير مستوى الدعم الدولي الذي تتطلبه الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التصدي لتحديات التنمية المستدامة المنيعة.

وبالرغم من الاعتراف العالمي المتزايد بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبالرغم من الأهمية المولاة لها، فإن العمل الدولي لتنفيذ برنامج عمل بربادوس في السنوات الخمس الماضية لم يكن مرضيا. وبينما تقع المسؤولية الأولية عن تنفيذ برنامج العمل أولا وقبل كل شيء على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها فإن تقديم المجتمع الدولي للمساعدة مسألة حتمية، وهذه حقيقة سنظل نكررها.

لقد اتخذت جزر سليمان، وستظل تتخذ، تدابير لتنفيذ برنامج العمل. واستراتيجيتنا الوطنية للإدارة البيئية، التي وضعت في ١٩٩٣، هي برنامج عملنا لإدارة بيئتنا. وهذه الاستراتيجية الوطنية للإدارة البيئية دليل على اعتراف بلدنا بأهمية بيئتنا وموارده ا بالنسبة لصحة وازدهار وتنمية مجتمعاتنا المحلية. وهي ستتضمن قطاعات متنوعة جرى تعريفها في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس، بما في ذلك التنوع الأحيائي والموارد البرية والبحرية والساحلية. إن وزارة الحراجة والبيئة وحفظ البيئة هي بمثابة مركز تنسيق لتنفيذ استراتيجيتنا لإدارة البيئة، كما أنها تنسق تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وفضلا عن ذلك، سنَّت حكومة بلادي تشريعا وطنيا بشأن حماية الأحياء البرية وإدارتها، والبيئة، والغابات، ومصائد الأسماك. وقد استكملت خطة مستدامة لإدارة سمك التن بموجب قانوننا الجديد لمصايد الأسماك. وخطتنا لإدارة الغابات تسير، بفضل مساعدة الحكومة الاسترالية، في الطريق المرسوم لها. واستراتيجيتنا الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٩ ٢٠٠١، بينما تعزز النمو الاقتصادي السليم، وتكفل توفير الخدمات الاجتماعية الكافية، تحاول أيضا أن تعالج بعض الشواغل البيئية لبرنامج العمل. وفضلا عن ذلك، انضمت جزر سليمان إلى عدد من معاهدات البيئة أو صادقت عليها، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، واتفاقية التنوع الأحيائي، واتفاقية مكافحة التصحر.

إن التعاون الإقليمي آلية جوهرية للعمل في إطار البرنامج. وقد أحرز تنفيذ برنامج العمل بعض النجاح في منطقتنا. وتشارك جزر سليمان في عدد من البرامج الإقليمية مثل برنامج جزر المحيط الهادئ لتقديم المساعدة بشأن التغير المناخي، وبرنامج المحافظة على التنوع البيولوجي لجنوب المحيط الهادئ، وبرنامج العمل الاستراتيجي للمياه الدولية لجنوب المحيط الهادئ، وخطة العمل الاقتصادي لجنوب المحيط الهادئ. وتقوم الحاجة إلى كفالة قدر أكبر من التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في مختلف المناطق من خلال استحداث نهج مشتركة لمعالجة المشاكل المشتركة، ومن خلال تبادل الخبرات والمعلومات. ولشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية دور حيوي في هذا الصدد؛ ويجب أن يتوفر دعم مستمر لجهود هذه الشبكة.

وينبغي لتنفيذ برنامج عمل بربادوس أن يتجاوز رسم السياسات الوطنية وسن التشريعات الوطنية. ذلك أن نقص الموارد المالية والافتقار إلى القدرات ما زالا عقبتين رئيسيتين في وجه تنفيذ برامجنا ومشاريعنا على نطاق واسع وفي الوقت المناسب. ومما يضاعف من شدة هذه القيود الانخفاض العام في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وهبوط أسعار السلع الأساسية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، والأعباء الثقيلة للديون، وتزايد التهديدات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة وتحرير التجارة. إن معظم البلدان الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها جزر سليمان، تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة الإنمائية الرسمية في مساعينا الإنمائية. ولذلك، فإن تعبئة الموارد تشكل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي.

وإذا كان انشغالنا فيما يتعلق بالقيود على الموارد ليس بجديد على الإطلاق، فإنه ينبغي لجميع الشركاء وأصحاب المصالح أن يعالجوا هذه المسألة بعزم جديد إذا كان لهذه الدورة الاستثنائية أن تقدم الحافز المطلوب لتنفيذ برنامج العمل. والموارد المالية الكافية التي يمكن التنبؤ بها، والجديدة، والإضافية، التي جرت الدعوة إليها في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، أساسية بالنسبة لنجاح تنفيذ برنامج العمل. ويحظى بنفس القدر من الأهمية بناء الطاقات من خلال التعليم والتدريب، والارتقاء بالوعي، وتدعيم المؤسسات والتنسيق بينها، وتوفر التكنولوجيات الملائمة والسليمة بيئيا، وإمكانية الوصول إليها.

واجتماع الدول الجزرية الصغيرة النامية ومانحيها، الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٩٩ يجب أن يُستكمل بإجراءات المتابعة الواجبة. والمشاريع المقترحة والمعروضة أثناء ذلك الاجتماع ترتكز على استراتيجيات وخطط وطنية أصلية لتنفيذ برنامج العمل. وتعمل حكومة بلادي على صقل المشاريع التي اقترحناها؛ ونحن على استعداد لمواصلة المشاورات مع المانحين المهتمين ومع الكيانات الممولة الأخرى.

أخيرا، إن دور منظومة الأمم المتحدة في تهيئة بيئة دولية مؤاتية دور حاسم. إننا نحتاج إلى قيام الأمم المتحدة بالتصدي للأخطار التي تشكلها العولمة، وبالاستفادة من الفرص التي تتيحها. ويجب أيضا أن تتسق أنشطة وكالات الأمم المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مع الأولويات الوطنية والإقليمية لكي تكفل استخدام الموارد على نحو فعال، وتنفيذ برنامج العمل بشكل منسق. ومن بين القطاعات والقضايا الأخرى ذات الأولوية بالنسبة لجزر سليمان ما يلي: صون التنوع الأحيائي لأراضيها، ومواردها البحرية، والساحلية، والبرية، وموارد الطاقة والموارد الزراعية فيها. ومن الأمور الأساسية اتخاذ التدابير للتكيف مع تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر، فضلا عن الأخذ باستراتيجية فعالة للاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها. ويتطلب التنفيذ الناجح لبرنامج عمل بربادوس في المستقبل التزامات متجددة وشراكات فعالة على جميع المستويات. وإن تنسيق الأنشطة، بما في ذلك مبادرات الأطراف المانحة، أمر ضروري. وتوفير الموارد الجديدة والإضافية مسألة حاسمة لإحراز التقدم. ولبناء الطاقات أولوية رئيسية في جميع مجالات برنامج عمل بربادوس.

وأرجو أن توفر نتيجة هذه الدورة الاستثنائية أساسا سليما لاستمرار العمل من جانب جميع الشركاء وأصحاب المصالح. وتلتزم جزر سليمان بالقيام بدورها. وندعو الآخرين إلى الانضمام إلينا في جهودنا الجماعية لجعل التنمية المستدامة هدفا يمكن لمجتمعاتنا الجزرية أن تحققه في الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا مينا، وزيرة التعاون الدولي في كندا.

السيدة مينا (كندا) (تكلمت بالفرنسية): لما كانت كندا قد عينت مؤخرا وزيرة للتعاون الدولي، فإن هذا أول بيان ألقيه في الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي تمثل أمل العالم في إرساء السلام وتحقيق التنمية. ويسرني سرورا شديدا أن تتاح لي هذه الفرصة للمشاركة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وكما يتضح من مشاركتنا السابقة في العمل مع البلدان الجزرية الصغيرة النامية، فإن القضايا المطروحة على الجمعية تحظى بأهمية خاصة لدى كندا.

(تكلمت بالانكليزية)

وتؤيد كندا، وستواصل تأييد تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وقد ظلت الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل أولوية في المساعدة الإنمائية الرسمية التي ظلت كندا تقدمها منذ أكثر من ٣٠ عاما. وقد دعمنا حتى الآن أكثر من ٥٠٠ مشروع في الدول الساحلية والجزرية الصغيرة النامية. وخلال تلك العملية، اكتسبنا فهما لتحديات التنمية التي تواجهها البلدان الصغيرة التي تحيط بها المياه. وتتضمن هذه التحديات أيضا قضايا عالمية مثل تخفيض الفقر، وتنمية الموارد البشرية، فضلا عن مواجهة تحديات العولمة، والانتفاع بالفرص التي تتيحها.

وبطبيعة الحال، هناك أساس طيب لدى كندا، أساس نعتزم أن نواصل البناء عليه. في عام ١٩٩٧، على سبيل المثال، وسعنا مجال مشاركتنا في إدارة جنوب المحيط الهادئ، بالتعاون مع محفل جنوب المحيط الهادئ. وبرنامج السنوات السبع الكندي لتنمية جنوب المحيط الهادئ يواصل أعماله في إدارة المحيطات، وبناء المؤسسات، والحماية البيئية للبحار. وفي آذار/ مارس الماضي، بدأنا تنفيذ مشروع للقدرات البيئية مع منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي، وهو يركز أيضا على إدارة الموارد البحرية والساحلية، وبناء القدرات، وتدعيم الاتصالات في منطقة منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي.

وتجربتنا تؤكد مقدمة منطقية هامة يقوم على أساسها برنامج عمل بربادوس، وهي أن بعض القضايا الملحة إلى أقصى حد، التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، تتعلق بالبحار المحيطة بها. ونفهم أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج بصفة خاصة إلى التعاون الوثيق مع جيرانها. فهي في حاجة إلى جمع الموارد المتنوعة والسعي لتحقيق المصالح المشتركة. كما أنها تحتاج إلى الوفاء بمسؤوليات متداخلة، مثل الحماية البيئية للبحار التي تتشاطرها، وبناء هياكل مؤسسية إقليمية. وفي هذه الحالات، فإن النهج الإقليمي هو النهج الوحيد الذي يمكن الأخذ به.

والشراكات أمر جوهري في تنفيذ برنامج عمل بربادوس، والإجراءات الواردة في الوثيقة التي نتوقع أن تسفر عنها هذه الدورة الاستثنائية. والشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي أمر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة. ومن المؤكد أن كندا تشجع تطوير شراكات بين مختلف أصحاب المصالح، وبخاصة

المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص.

(تكلمت بالفرنسية)

هذه المصالح التي يتشاطرها الجميع لها آثار هامة على تخطيط استراتيجيات المساعدة الإنمائية الرسمية. فأولا، ستكون هذه الخبرات والتجارب العملية، التي اكتسبتها كندا وشركاؤها في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية بصعوبة، مفيدة للدول المناظرة لها في مناطق أخرى من العالم؛ وأذكر على سبيل المثال أنشطتنا في برنامجي شرق الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ اللذين ذكرتهما قبل لحظة.

والشيء الأساسي أكثر من ذلك، وهذا مهم بصفة خاصة في وقت ينبغي أن نستفيد فيه أقصى استفادة من الموارد المحدودة، هو أن نكون على وعي بأن لدينا مستودعا هائلا ومتعاظما من الخبرات. ويتعين علينا أن نشرع في تقاسم هذا المورد الدولي الهام بقدر أكبر.

(تكلمت بالانكليزية)

وهذا المورد، هذه الخبرات، يمكن وينبغي أن تلعب دورا هاما في تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وينبغي أن تكون متاحة كلما دعت الحاجة إليها، ونحن نفكر فيما يمكن أن نعمله لتحقيق ذلك. والخيار الذي كنا ننظر فيه هو تعظيم الفوائد المتأتية من خلال تجربة البرامج الإقليمية للوكالة الإنمائية الدولية الكندية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بتحسين نقل المعارف والخبرات التي تولدها، على المستوى الأقاليمي.

لقد قلت إن كندا تعترف بالطبيعة الفريدة للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا بد لي من أن أضيف في ختام كلمتي، إننا ندرك أيضا مدى أهمية الدول الجزرية الصغيرة النامية في الإطار الأعم بالنسبة للمجتمع الدولي والبنية العالمية والاقتصاد العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد هيروشي ياماموراً، وزير الشؤون الداخلية بجزر مارشال.

السيد ياماموراً (تكلم بالانكليزية): أحمل إلى السيد غوريراب من الرئيس إيماتا كابوا رئيس جمهورية جزر مارشال، أحر التحيات والتهاني على انتخابه لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة. ذلك أن الرئيس لم يتمكن من الحضور هنا بسبب أمور حكومية عاجلة.

ومن دواعي سروري أن أرحب شخصيا بجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا، وأن أهنئها على قبولها أعضاء كاملي العضوية في الأمم المتحدة.

ويجري الآن تعميم نسخة كاملة من هذا البيان؛ وسوف ألخص بضعا من النقاط الواردة فيه.

يؤيد وفد بلادي تمام التأييد البيانين اللذين أدلى بهما رئيس مجموعة الـ ٧٧ ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

لقد عاد رئيسنا الراحل، السيد آماتا كابوا، من مؤتمر ريو مليئا بالحماس والأمل. وفي مؤتمر بربادوس كان وفد بلادي متفائلا بأن فجرا جديدا من الحوار الدولي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية على وشك البزوغ. فقد أرسى مؤتمر بربادوس المبادئ الأساسية للتعاون التي كان رئيس جمهوريتنا قد صادق عليها في ريو - وكانت نتيجتا بربادوس، أي الإعلان وبرنامج العمل، وثيقتين عظيمتين أدمجناهما في مداولاتنا الوطنية.

ويسعدني أن أعلن استكمال الأعمال التحضيرية المحلية لإنشاء اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، لضمان ترجمة كل فصول برنامج عمل بربادوس وجدول أعمال القرن ٢١ إلى سياسات ملموسة واقتراحات بمشاريع محددة لجزر مارشال. وسوف يجري تحديد الأولويات الوطنية وإعداد تقييمات التقدم في سياق كل فصل. ونحن ننظر أيضا في الطريقة التي يمكننا بها أن ندمج قرارات واستنتاجات لجنة التنمية المستدامة، وكذلك قرارات واستنتاجات اجتماعات كبرى مثل هذا الاجتماع.

وبينما تسعى جزر مارشال إلى أن تكون نشطة في تنفيذ برنامج عمل بربادوس، فإن التقدم الشامل لن يتحقق إلا من خلال إجراءات نشطة من جانب المجتمع الدولي أيضا. فتدني الدعم المالي والتقني يثير الانزعاج الشديد. والقليل الذي تلقيناه كان محدودا وجاء معظمه من أصدقائنا القدامى. ومن الواضح أن برنامج عمل بربادوس لم يأت لنا بجديد يذكر من حيث الدعم المالي لمشروعات التنمية المستدامة. ونحن بالتأكيد لم نر ما يصفه برنامج عمل بربادوس بأنه وسائل فعالة، بما في ذلك موارد مالية

جديدة وإضافية كافية ويمكن التنبؤ بها، وفقا للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١.

وينبغي أن نتوصل إلى توافق في الآراء حول هذا الجانب الآن. وإذا تعذر علينا ذلك، فإن برنامج عمل بربادوس سينقلب رأسا على عقب. إن جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه نفس المشاكل وهو ما اعترف به في برنامج عمل بربادوس. وينبغي أن تحصل أقل البلدان نموا وكذلك البلدان النامية الأعضاء في التحالف على المساعدة المناسبة، مع وضع ظروفها الخاصة في الاعتبار.

جزر مارشال بلد يقع على خط الجبهة الأول لتغير المناخ. ووضعنا الصعب سيزداد هشاشة في المستقبل بسبب الافتقار إلى التقدم في التصدي لانبعاثات غازات الدفيئة. ولا نرى أية دلائل ذات مغزى على أن البلدان المسؤولة أساسا عن تغير المناخ تبذل جهدا ملموسا ومنسقا - دلائل على أن البلدان الصناعية والغنية ستفعل أي شيء جاد إن لم تشعر هي نفسها بآثار تغير المناخ. والنتائج المأساوية التي خلفتها الأعاصير الأخيرة من موت ودمار ما هي إلا مجرد دلائل منذرة لما هو آت.

لقد استضافت جزر مارشال حلقة عمل لتحالف بلدان الدول الجزرية الصغيرة النامية، في ماجورو، في تموز/يوليه من هذا العام واستطعنا أن نرحب بمشاركين من جميع مناطق التحالف، وبخبراء مدعوين، وذلك من خلال دعم أصدقائنا السخي. وقد طلب إلى حكومتي أن تكفل توجيه انتباه المجتمع الدولي، وبالذات في هذه الدورة الاستثنائية، إلى الوثيقة المعتمدة، وهي بيان ماجورو المتعلق بتغير المناخ. وبناء على ذلك، وبمساعدة الأمين العام، استطعنا أن نعمم هذه الوثيقة في الدورة الاستثنائية.

لقد أكد رئيس جمهورية جزر مارشال، السيد إيماتا كابوا، في بيانه الاستهلالي أمام حلقة العمل، أن قضية تغير المناخ ليست مجرد قضية تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية وحدها. فمن الواضح أنها مسؤولية يتعين أن يتصدى لها الجنس البشري كله. والنتيجة التي توصلت إليها تلك الحلقة من خلال التعاون كانت، في رأينا، مساهمة نرحب بها في سبيل هذا الهدف.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن نقول إنها تثير إعجابنا دائما لكم العمل الكبير الذي تقوم به بهذه الموارد المحدودة. لكن مما يثبط الهمم أن هذه الشبكة ما زال عليها أن تقوم بمزيد من العمل بموارد أقل مما تحصل عليه وكالات أخرى لها نفس الوضع.

وقد حاولت جزر مارشال أن تفعل أكثر مما هو مطلوب منا استجابة للشواغل المتعلقة بتغير المناخ. ومع أن انبعاثاتنا الغازية منخفضة إلى حد أنها لا تظهر في المقاييس التي يستخدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإننا نحاول أن نخفض منها بقدر أكبر. كما أننا حاليا بصدد وضع اللمسات النهائية على سياسة للتنمية المستدامة للطاقة سينصب التركيز فيها على الطاقة الشمسية، في جملة أمور أخرى. وسوف يصبح ذلك جزءا من جهودنا الوطنية الشاملة للتنمية المستدامة، وسيكون لدينا نتائج مستهدفة، مثل تخفيض غازات الانبعاث، وإبعاد اقتصادنا قدر المستطاع عن الوقود الأحفوري.

ويحدونا الأمل في أن يتخذ الآخرون خطوات مماثلة، وخاصة أكثر البلدان مسؤولية عن معضلتنا الراهنة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر إلماما بعواقب تغير المناخ، التي تمثل في هذه المرحلة تهديدات كبرى للدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية المنخفضة. ومجموعتنا مجموعة واقعية من البلدان، نسعى إلى التعاون، لا إلى المواجهة. لكن رأينا المدروس، كما ذكر وفدنا من قبل، هو أن موقفنا الثابت لا يتسم بالمغالاة. فمعظم البلدان الأخرى إذا ما ووجهت بالدمار الوشيك، ستستعد للقتال.

وعلاوة على ذلك، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تكون أكثر قدرة على الإستجابة لمتطلباتنا المتواضعة ومقترحات مشروعاتنا المعقولة جدا. وقد ظللنا نتلقى بعض المساعدة عبر السنوات القليلة الماضية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولاحبت حكومتي بذلك. ولكن هذه ليست سوى خطوات أولى يجب أن يتلوها عمل إضافي مكمل.

وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان المتعلق بتعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتباره خطوة إيجابية صوب ذلك الهدف. ونشكر حكومة النرويج على دعمها السخي وإسهامها.

أخيرا، يجب أن يكون القضاء على الفقر جزءا لا يتجزأ من التزامنا الجديد تجاه التنمية المستدامة. ويمكننا الآن أن نفعل ذلك بصورة جماعية. وقد وصفنا هذا الجهد بالقول إن من الأفضل بدلا من أن نعطي الناس سمكا ليوم واحد، أن نعلمهم كيف يصطادون السمك حتى يمكنهم أن يعيشوا مستقلين وفي رفاهية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إرول غلين سنيجيرس، وزير الشؤون الخارجية بسورينام.

السيد سنيجيرس (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): إن الحكومات المتعاقبة والشعب في سورينام، التي تغطي الغابات المطيرة ٩٠ في المائة من مساحتها، استطاعوا أن يدركوا، قبل مؤتمر ريو واعتماد برنامج عمل القرن ٢١، ضرورة السعي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، مع حماية البيئة في ذات الوقت. وبالتالي أدركوا واجبهم الأخلاقي بالحفاظ على الغابات المطيرة وسلامة البيئة للأجيال المقبلة. إن تدابير المحافظة التي طبقناها تم الاعتراف بها لاحقا في اتفاقية التنوع البيولوجي واستخدام الغابات بطريقة مستدامة.

ولذلك فإننا فخورون بسجلنا الناصع في التعامل بمسؤولية مع التحدي المتمثل في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى التنمية وحماية البيئة، كما تشهد بذلك العديد من المناطق المحمية، التي تشمل مختلف النظم الإيكولوجية، الموجودة في البلد. وتشمل تدابيرنا الحمائية الأحياء البرية، والتنوع الأحيائي، والغابات المدارية المطرية، ونظما إيكولوجية أخرى تمتد من المناطق الساحلية إلى العمق الداخلي لسورينام، وتشمل ١٥ في المائة من مساحة أراضيها.

ويتمثل جزء من هذه المناطق المحمية في المحمية الطبيعية بوسط سورينام، التي تغطي ١,٦ مليون هيكتار من الغابات المدارية المطيرة البكر. وستضمن هذه المحمية الحفاظ على واحد من أهم النظم الإيكولوجية في العالم.

وعقب اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس، أقرت حكومة سورينام ضرورة تعزيز قدرتها على إدارة مواردها الطبيعية إدارة مستدامة وذلك، في جملة أمور، باستحداث الآليات المؤسسية الملائمة لإعداد وإنفاذ سياسات سليمة بيئيا قادرة على مواجهة الضغوط والتحديات الناجمة من النهوض بالتنمية الاقتصادية.

وقد أنشأنا، بمرسوم رئاسي، المجلس الوطني للبيئة كهيئة استشارية، مسؤولة مباشرة أمام رئيس جمهورية سورينام، فضمنا بذلك مشاركة أعلى السلطات السياسية في مجال يمثل شاغلا استراتيجيا للبلد. وعلاوة على ذلك، أنشئ معهد وطني للبيئة والتنمية. وهو يعمل كمؤسسة مستقلة للتعامل مع الأنشطة التنفيذية والأبحاث وإنفاذ السياسات البيئية السليمة.

وفي هذا الصدد، تود حكومتي أن تعرب عن تقديرها لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اسهاماتهم في جهود بناء قدرتنا.

ونحن واعون بحقيقة أن النجاح في تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إعادة تقييم مستمرة لسياساتنا بغية تفادي إلحاق أضرار لا تعالج ببيئتنا. وقد اضطرتنا زيادة أنشطة التعدين وصناعة الأخشاب خلال السنوات القليلة الماضية إلى إنشاء آليات إضافية جديدة لتعزيز قدرتنا على التوفيق بين المطالب الاقتصادية وحماية البيئة. وفي هذا الصدد، أنشأنا مؤخرا مؤسسة إدارة الغابات والإشراف عليها، التي ستنفذ القوانين القائمة وتقدم قوانين ولوائح جديدة في قطاع الغابات وصناعة الأخشاب بغية ضمان الاستخدام المستدام لغاباتنا الاستوائية.

وجرى الاضطلاع بالتدابير والأنشطة الحكومية التي يقوم بها المعهد الوطني للبيئة والتنمية، بالتعاون مع المنظمات الوطنية وكذلك المنظمات الدولية غير الحكومية، مثل المنظمة العالمية لحفظ الطبيعة والصندوق العالمي للأحياء البرية. وزادت هذه الأنشطة بصورة جوهرية الوعي العام بهشاشة نظمنا الإيكولوجية وبيئتنا في سياق السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس، توصلنا إلى أن نفهم على نحو أكمل كيف أن أنشطتنا - وكذلك الأنشطة الأخرى، الخارجة عن نطاق تأثيرنا مثل الاحترار العالمي وتغير المناخ - يمكن أن تعرض للخطر جهودنا المستمرة لتحقيق التنمية المستدامة.

وبسبب انخفاض سواحلنا وحقيقة أن ٩٠ في المائة من مواطنينا، وبنيتنا الأساسية وأنشطتنا الاقتصادية

تتركز على الساحل، فإن سورينام، شأنها شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعاني بوجه خاص من الضعف أمام ارتفاع مستوى سطح البحر الذي يمكن ان يسببه الاحترار العالمي. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع مستوى سطح البحر لن يعرض للخطر فحسب غابات المانغروف الواسعة لدينا، والمعروفة في المنطقة والمجتمع العلمي الدولي كمسرأ ومنطقة تفريخ هامة لأسماك المياه البحرية العميقة، وأنواع الإربيان وغيرها من انواع الحياة البحرية الهامة، بل إن هذه الزيادة ستعرض للخطر أيضا مناطق تعشيش مختلف أنواع السلاحف البحرية التي تتعرض فعلا لضغوط من أنشطة صيد الأسماك حول العالم.

وفي هذا السياق، يصبح تنفيذ برنامج عمل برنادوس ضرورة ملحة لبلدنا؛ ومن هنا ينشأ التزامنا القوي بالوفاء بما خصنا في الاتفاق. ولكن ينبغي أن نعرب عن بالغ قلقنا من أنه، على الرغم من أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أظهرت بجدية عزمها على تنفيذ برنامج عمل برنادوس، وهو ما وافقت على أن تفعله قبل خمس سنوات، فإن المجتمع الدولي لم يف وفاء كاملا بما تعهد به من توفير الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها لدعم تنفيذ برنامج عمل برنادوس. وعلاوة على ذلك، ظللنا في هذه الفترة نفاجأ بانخفاض عام في الدعم المالي التساهلي المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك بانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية. والشكل الأخير من أشكال المساعدة لا يزال مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأود أن أبدي ملاحظة تتعلق بمسألتين متداخلتين هما رغبة منطقة البحر الكاريبي الكبرى في أن يعلن البحر الكاريبي كمنطقة خاصة في محيط التنمية المستدامة، وضرورة مواجهة المخاطر المتصلة بنقل المواد الخطرة والنفايات المشعة عبر الحدود.

من الواضح أن البحر الكاريبي في غاية الأهمية، خصوصا للدول الجزرية الصغيرة وغيرها من الدول الصغيرة النامية الواقعة في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي أن يعلم أن حماية هذا البحر شبه المغلق مسألة حياة أو موت.

وأول خطوة في هذا الاتجاه هي الاعتراف بمنطقة البحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة. ومن المناسب، في هذا الصدد، أن نلتمس أيضا سبلا للتصدي لمشكلة حركة النفايات الخطرة والمشقة العابرة للحدود عبر هذه المياه. وليس من المقبول المضي في تجاهل المخاوف الحقيقية للجماعة الكاريبية إزاء ما تمثله تلك الشحنات من خطر يهدد وجودها ذاته.

ونحن سعداء بالقرارات التي ستعتمد في الدورة الاستثنائية، والتي ستعالج أوجه التصور في النظم القانونية الدولية القائمة، ولا سيما فيما يتعلق بالكشف والمسؤولية والتعويض في حالات وقوع الحوادث. ونأمل ونحن على مشارف ألفية جديدة، أن نتمكن من البرهنة على أن التضامن الدولي والتعددية ليست مجرد كلام، ولكن لهما معان أعمق تعبر عن أسمى مبادئ الإنسانية.

وأخيرا، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى ظاهرة جديدة آخذة في التعاظم هي ظاهرة القرصنة والصيد غير المشروع في مياهنا الإقليمية، وهي ظاهرة تعرقل جهودنا الرامية إلى الاستفادة من مواردنا البحرية بطريقة مستدامة. وفي اعتقادنا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى تواجه مشكلات مماثلة، ولذلك ندعو إلى وضع استراتيجية مشتركة لمنع هذه الممارسات غير المشروعة ونناشد المجتمع الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة على الأخص، مساعدتنا في مسعانا هذا.

وفي الختام، يود وفدي، قبل كل شيء، أن يدعو إلى تعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وإلى الاعتراف بشبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها أداة هامة بالنسبة للجهود الرامية لبناء قدرتنا. ثانيا، أود أن أناشد المشاركين في المؤتمر العالمي من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ١٩٩٤ أن يعززوا دعمهم لتنفيذ برنامج عمل برنادوس وأن يدرسوا معا احتياجات التنمية المستدامة لجزرنا الصغيرة ودولنا النامية الصغيرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تيموتي هاريس، وزير الزراعة والأراضي والإسكان في سانت كيتس ونيفيس.

السيد هاريس (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالانكليزية): تود حكومة سانت كيتس ونيفيس الاتحادية أن تشيد بالسيد سليد لما أبداه من اقتدار في قيادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب رسميا بجمهورية هايتي في تلك الهيئة، إدراكا

منا لإسهامها النشط الذي سبق عقد هذه الدورة الاستثنائية.

ولقد ظل اتحاد سانت كيتس ونيفيس يطلب بإلحاح إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة بسبب ضعفنا أمام عناصر متعددة يمكنها أن تعوق على نحو خطير قدرتنا على استدامة نمونا الاقتصادي والاجتماعي. وقد أدى صغر حجم دولنا، ونظامنا الإيكولوجي الهش، وكثرة تعرضنا للكوارث الطبيعية والهجرة، إلى تعريض قدرتنا على النمو المستدام لضغط مستمر شديد. إن الأسواق المحلية المحدودة، والفرص المحدودة لبناء اقتصادات لها وزنها، والاعتماد الشديد على طائفة محدودة من المنتجات الزراعية والسياحة، قد تركت سانت كيتس ونيفيس تحت رحمة أحوال الأسواق الدولية المتقلبة وتلك هي بعض العوامل التي تؤثر على قدرة الدول الجزرية الصغيرة على الحياة.

وعلى المرء أن يدرك تماما أن برنامج عمل بربادوس يتصدى لمشكلات التنمية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل مشترك. ويركز برنامج عمل بربادوس على العوامل البيئية المشتركة التي تؤثر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتعوقه. ونحن في سانت كيتس ونيفيس نتناول برنامج عمل بربادوس في المجالات الثمانية التالية: تغير المناخ وارتفاع مستوى مياه البحر، الكوارث الطبيعية، إدارة النفايات، الموارد الساحلية والبحرية، موارد المياه العذبة، الموارد الأرضية، والسياحة؛ والموارد الناتجة عن التنوع البيولوجي. ولقد حققنا تقدما جديرا بالثناء في كل من هذه المجالات.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل سانت كيتس ونيفيس، كان التقدم الذي تحقق حتى الآن نتيجة لعدة عناصر، تمثل أحدها في إسهام ومساعدة الوكالات والبلدان المانحة. ولذلك أود أن أعلن على الملأ تقديرنا الصادق وشكرنا للوكالات والبلدان المانحة، وأن أعرب عن رغبتنا في استمرار دعمهم لنا. وهذا الدعم ضروري إذا كان لبلدان مثل بلدنا أن تواصل العمل من أجل وضع برنامج عمل بربادوس موضع التنفيذ بالكامل.

وتؤيد سانت كيتس ونيفيس مشروع القرار الخاص بإعلان منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة للتنمية، ولا سيما فيما يتعلق بحركة النفايات الخطرة والمشعة العابرة للحدود. ونحن نتوقع رسميا أن تؤيد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة تأييدا فعالا الجهود الرامية إلى تطوير هذا المفهوم وتنفيذه وأن تتخذ إجراء لتلافي خطر التلوث الناجم عن النفايات المتولدة من السفن فضلا عن الإطلاق العارض للمواد الخطرة والمواد السامة.

وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة مشكلات من قبيل تحرير التجارة، والجريمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتخفيف وطأة الفقر والبطالة، وكلها مشاكل تهدد قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على البقاء كما تهدد أمنها القومي. ومما يثير الاهتمام، أن نجد اليوم بيئة يجري فيها تقويض الجهود الاقتصادية التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية وجهودنا الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر باتباع نظام تجاري ظالم وتنظيمات اقتصادية ظالمة. وفي حالة منطقة البحر الكاريبي فإن محاصيل التصدير التقليدية مثل الموز في جزر وندورد والسكر في سانت كيتس ونيفيس وبربادوس تشهد أوقات صعبة. وتعد التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية عناصر هامة تعمل لغير صالح البرامج والأنشطة الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر في بلداننا الصغيرة. وهذه مشاكل ينبغي دراستها لدى معالجة احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي اعتقادنا أن مؤشر الضعف لا يحتاج فحسب لأن يستكمل على نحو سريع، وإنما يحتاج أيضا إلى الاعتراف الكامل به من جانب الأمم المتحدة إذا كان يراد أن تكون له قيمة هادفة لدى تناول مشاكل التنمية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي التسليم بأن برنامج عمل بربادوس يميل بشدة نحو الإدارة البيئية. وهذا أمر مفهوم، نظرا لأن البرنامج أعقب مؤتمر ريو لعام ١٩٩٢. وهو لا يمكن من اتخاذ إجراءات بشأن أنواع معينة من المشاكل الاجتماعية الخاصة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

لذلك يتضح أن هناك حاجة إلى استحداث صكوك تشجع على إنشاء نمط من العلاقات التي تحتاج إليها الدول الجزرية الصغيرة. وهناك حاجة ماسة أيضا لأن تعمل الوكالات الدولية على الوفاء بالتعهدات المتفق عليها حتى قبل مؤتمر بربادوس لعام ١٩٩٤، ونحن نشير بصفة خاصة إلى التعهدات المقطوعة في إطار مؤتمر ريو. وبطبيعة الحال هناك حاجة إلى طرح اقتراح يتعلق بإجراء استعراض شامل لبرنامج عمل بربادوس في عام ٢٠٠٤ أو حواليه.

وثمة مشاريع عديدة تتطلب أن يقدم لها مجتمع المانحين دعما حيويا لضمان تنفيذها تنفيذا فعالا. وتنفيذ تلك المشاريع بنجاح من شأنه أن يعود حقا بالفائدة على شعوبنا ويترجم إلى زيادة الفرص أمام جميع المواطنين.

وختاما، أود أن أؤكد التزامنا بالمبادئ المحددة في برنامج عمل بربادوس لضمان استمرار النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام للدول الجزرية الصغيرة. إلا أنه يتعين علي أن أبرز من جديد القيود المتأصلة التي تعرقل قدراتنا وطاقتنا، في ضوء العوامل التي تقيد حركتنا والتي أشرت إليها سلفا.

لذلك، نسعى إلى تلقي الدعم والمساعدة باستمرار من الوكالات والبلدان المانحة في تعزيز قضية الدول الجزرية الصغيرة النامية تحقيقا لقدر أكبر من الإنصاف في التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سانتياغو نسوبيا إيفومان، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في غينيا الاستوائية.

السيد نسوبيا ايفومان جاما (غينيا الاستوائية) (تكلم بالاسبانية): في البداية، أود أن أحيي تحية مودة واحترام جميع ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة منذ تعييني مؤخرا وزيرا للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية غينيا الاستوائية.

وأود أن أذكّر بأن رئيس جمهورية غينيا الاستوائية قد تسنت له الفرصة، في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، كي يقدم وصفا كاملا للخصائص المعروفة جيدا للحالة الدولية على عتبة الألفية الثالثة. ووصف أيضا رؤيا بلدي للمستقبل في ضوء النظام الدولي الراهن، وتقدم ببعض المقترحات الهامة من أجل تعزيز البحث عن حلول للمشاكل العديدة الخطيرة التي تواجهها البشرية الآن وفي المستقبل، ولا سيما المأزق الذي تعيشه البلدان النامية.

ونهنئ مرة أخرى، رئيس الجمعية على انتخابه، ونعرب عن ارتياحنا إزاء أن أعمال الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة، المكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل للدول الجزرية الصغيرة النامية تجري بتوجيه ماهر وقدير منه.

ويرحب وفد بلادي بالعمل الهام الذي يضطلع به الأمين العام، وبالوعي المتنامي للأمم المتحدة إزاء أنه إذا أرادت بلداننا أن تتشاطر بحق الفوائد الجمة الناجمة عن جوانب التقدم المحرز في العلم والتكنولوجيا خلال هذا القرن، يجب أن تتاح طرائق جديدة من التعاون والتضامن الدوليين تكون أكثر إنصافا وأكثر عدلا تحقيقا للتنمية ككل في دولنا.

وتعتبر بلادي أن هذه الدورة الاستثنائية، نظرا لتنوعها الثري يمكنها في جملة أمور هامة أخرى، أن ترد ردا جماعيا وعميق التفكير وصادقا على مسألة ما إذا كان اعتراف المجتمع الدولي الذي جاء بالإجماع منذ مؤتمر ريو عام ١٩٩٢، بالحالة المعقدة والحذرة التي تعيشها الدول الجزرية النامية - سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة الحجم - أفضى إلى ما هو مطلوب من دعم وتضامن ومساعدة تكملة لجهودها الوطنية بغية تمكينها من التصدي للمشاكل الجمة التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في أشد القطاعات ضعفا وفي القطاعات التي تحظى بأكبر قدر من الأولوية.

وإذا ظل الجواب سلبا أو بين بين على الرغم من الجهود المبذولة في مختلف المجالات من أجل تحقيق هذا الهدف، مثلما يستخلص بالتأكيد من التقييم الذي حدا بنا إلى الاجتماع معا هنا، نعتقد أن السؤال الثاني المطروح علينا هو عما يجب أن نفعله، أي الأمم المتحدة وشركاؤنا والمانحون الدوليون والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكل دولة على حدة - إذا كنا لا نريد أن نخضع للنهج المتصلب نحو التدويل والعولمة مع ما يسببانه من تحديات سياسية واقتصادية لبلداننا.

وفي التحليل النهائي، فإننا نحتاج إلى اتخاذ تدابير هامة وفعالة من أجل كفالة صون السلم والأمن والاستقرار في بلداننا كشروط أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ولا يسعنا أن نظل إلى ما لا نهاية له تحت رحمة التهديد بزعزعة الاستقرار والجريمة المنظمة. ونريد أن نقضي على الفقر الذي يعوق على نحو خطير جهودنا من أجل تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون وحكم الدولة. ونريد أن نوفر لشعب بلدنا الخدمات الاجتماعية الأساسية: أي التعليم والأغذية والتصحاح

والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والإعلام، حيث أن أراضينا مقسومة بين البر الرئيسي والجزر الواقعة على سواحله.

وبغية مواجهة شبح العولمة أو واقعها، يتعين أن نعالج مسألة ما إذا ستتمكن الاقتصادات في بلداننا من أن تكون تنافسية ضمن قواعد عالم معولم، والمسؤولية التي تضطلع بها المنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية عن تيسير إدماجنا في هذا الاقتصاد. ونحن أيضا في حاجة إلى آلية نزيهة يوفرها لنا المجتمع الدولي من أجل تقديم العون والمساعدة إلى الدول الجزرية النامية في حالات الكوارث الطبيعية.

ويسأل المرء بحق "لماذا، إذا كانت هناك بالفعل آليات واستراتيجيات للتصدي لهذه التحديات؟" هذا هو جوهر المشكلة لأنه على رغم وجود العديد من الأفكار والآليات والاستراتيجيات الهامة، تظل المشاكل قائمة وتصبح الحالات أسوأ من ذي قبل. فلا بد أن تكون هناك مشكلة ما عندما يصعب المشي على الإنسان الطبيعي والممتلئ صحة.

ومن الأهمية بمكان التنويه بالجهود والإجراءات والبرامج الجديرة بالثناء التي تدأب منظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات إقليمية وأيضا كل دولة على الأسهام في كفالة التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس وإعلان سيشيل ماهي.

وغينيا الاستوائية، من جهتها، شرعت في تنفيذ برنامج عمل واسع واستراتيجيات وطنية تتعلق بالسكان المدنيين قاطبة، ولا سيما النساء والشباب، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والمطلوب وجود قدر أكبر من التضامن والدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بواسون (موناكو).

ونود أن نذكر من بين هذه الجهود المبذولة، المؤتمر الاقتصادي الوطني الذي عُقد في باتا عام ١٩٩٧ والذي تضمنت أهدافه مشاركة جميع أجزاء المجتمع في تحديد أولويات التنمية الوطنية في جميع القطاعات، ووضع الاستراتيجيات لهذه التنمية في الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة، والاستعمال الرشيد للموارد النفطية بغية تلبية احتياجات أشد القطاعات ضعفا، وتعزيز الإنتاجية من أجل تعزيز التنمية المتجانسة في بلدنا.

علاوة على ذلك، يسهم بلدي أيضا إسهاما متواضعا في تحقيق التكامل دون الإقليمي في أفريقيا الوسطى مع البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى.

وأود أن أختتم كلامي بالتأكيد مجددا على الأهمية التي تعلقها بلادي على نجاح هذه الدورة الاستثنائية وبالتأكيد من على هذا المنبر السامي للأمم المتحدة على الحق المشروع لدولنا في التنمية والبقاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير الشؤون الخارجية في البحرين.

الشيخ آل خليفة (البحرين) (تكلم بالعربية): يأتي انعقاد هذه الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت يشهد فيه العالم الكثير من التحولات السياسية والاقتصادية والعلمية التي وفَّرت العديد من فرص التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي وفرضت في الوقت نفسه تحديات كبيرة على عدد من الدول من بينها الدول الجزرية النامية.

وأود هنا أن أعرب عن تأييد وفد بلادي التام للبيان الذي أدلى به في وقت سابق من هذا اليوم رئيس جمهورية غيانا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن عصر العولمة، وتحرير التجارة، وتأمين الموارد اللازمة للتنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية والحفاظ على البيئة قد فرض على الدول الجزرية النامية متطلبات محددة بالاندماج في الاقتصاد العالمي وتحديات يزيد من صعوباتها صغر ومحدودية أسواقها والقيود الهيكلية التي تُحد من قدراتها على تنويع وتوسيع اقتصادياتها وتعزيز إمكانياتها التنافسية، فضلا عن أن العديد من هذه الدول ما زالت تعاني من مظاهر الركود الاقتصادي بسبب عوامل منها الانخفاض الحاد في أسعار المواد الخام والسلع الأساسية وتراكم الديون وانخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية.

لقد أدرك مؤتمر الدول النامية الجزرية الصغيرة الذي انعقد في بربادوس عام ١٩٩٤، عظيم التحديات التي تواجه هذه الدول حين اعتمد برنامج العمل الذي يمثل انطلاقة نحو تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية

الجزرية التي تعاني من محدودية قدراتها على مواجهة الكوارث والمحن الطبيعية. كما أن محدودية مواردها تجعلها عاجزة عن مواجهة تغير العوامل البيئية، كتآكل طبقة الأوزون وتغيير المناخ العالمي وظاهرة الاحتباس الحراري وعلو منسوب مياه البحر، وزيادة ملوحة المياه العذبة، وندرة الموارد الطبيعية من مياه وثروات معدنية. وان كل هذه التحديات توجب على المجتمع الدولي مساعدة هذه الدول ماديا وتقنيا، لتمكينها من التكيف مع عصر تحرير التجارة والتقدم التكنولوجي والقدرة على المشاركة والاندماج في الاقتصاد العالمي، والاتفاقيات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية. فقرارات الجمعية العامة ذات الصلة تحمل المجتمع الدولي مسؤولية خاصة تجاه هذه الدول التي تعاني من نُدرة الموارد الطبيعية، أو التي تعتمد بشكل أساسي على موارد قابلة للنضوب لتمكينها من تنويع مصادر دخلها والتغلب على المشاكل التي تواجهها.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية الحريصة على إنجاح برنامج العمل الذي تم إقراره في بربادوس وخطط عمل التنمية المستدامة في دولها تؤكد اليوم على الحاجة لاستعراض تنفيذ التعهدات الدولية من جانب الدول المانحة ومؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية لتمويل خطط ومشاريع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، سواء التي يجري العمل بها أو تلك المستهدف تنفيذها خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٣، عن طريق المساعدات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

وإننا لعلى يقين أنه إذا ما طُبق برنامج بربادوس من جانب الدول والمؤسسات المانحة تطبيقا فعالا، فإنه سيكون بمثابة الترجمة العملية لمبادئ التكافل والتضامن والتعاون بين الأسرة الدولية، وعاملا مساعدا هاما على رفع المصاعب والمعوقات التي تواجهها الكثير من الدول الجزرية النامية، بما في ذلك تجنيبها أعباء اللجوء إلى الاقتراض من الصناديق الدولية. كما نأمل في هذا الصدد أن تعمل هذه الدول على تعزيز ودعم سُبل وفرص التعاون فيما بينها في مجال تبادل المعلومات والخبرات والتجارب.

إن دولة البحرين إدراكا منها لمشاكل الدول الجزرية النامية قامت بوضع وتنفيذ الخطط المناسبة لمواجهتها، خاصة النضوب التدريجي للموارد الطبيعية وندرة الموارد المائية، ومنها البرنامج الوطني للتخلص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، ومشاريع تحلية المياه وإعادة استخدام المياه المعالجة والمحافظة على المحميات الطبيعية. كما أن مشاريعنا التنموية قد أدت إلى تنويع النشاط الاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية من خلال توسيع القاعدة الصناعية وتهيئة المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية والنشاط المصرفي وتطوير نوعية الخدمات العامة والبنى الأساسية؛ وتشجيع المشاريع الاقتصادية المشتركة ونقل التكنولوجيا، وإتاحة الفرص للقطاع الخاص لأداء دوره كاملا باعتباره ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني الذي يستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتستأثر قطاعات البنية الأساسية والاجتماعية والاقتصادية والتدريب في دولة البحرين بأكثر من ٧٠ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي، وذلك بهدف توزيع فوائد التنمية على الجميع، حيث أسفرت هذه الجهود عن تبوؤ دولة البحرين مركزا متقدما في مؤشر التنمية البشرية خلال السنوات الخمس الماضية وفقا لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وإذا كانت البحرين تعتز بنتائج جهودها الوطنية، اقتصاديا واجتماعيا، فإنها في الوقت نفسه لتسجل تقديرها وامتنانها للمساعدات التي تتلقاها من الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وعلى وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لقد شكلت دولة البحرين لجانا وطنية ضمن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للإعداد لتنفيذ برنامج القرن الحادي والعشرين وخطة عمل بربادوس في إطار إعداد الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتعزيز الاقتصاد الوطني وحماية البيئة خلال الألفية المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية في مجالات منها استراتيجية التنمية الاجتماعية للقرن الحادي والعشرين، الصحة والبيئة في إطار التنمية المستدامة، وتنمية الموارد البشرية في مجال الأرصاد الجوية، الإدارة السليمة للموارد المائية والإدارة البيئية المتكاملة لمكافحة التلوث الناتج عن النشاط الصناعي المرتبط بحماية الغلاف الجوي وتقوية قدرات مركز البحوث البيئية في الدولة.

كما تقدمت دولة البحرين بمشروعين هامين في مجال التنوع البيولوجي والإدارة المتكاملة للبيئة لتأمين الدعم المالي والفني للدولة من خلال المؤتمر الوزاري للدول

النامية الجزرية الصغيرة في المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، الذي عقد في مالطة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٨. كما تم تقديم هذين المشروعين أيضا إلى مؤتمر الأطراف المانحة للدول النامية الجزرية الصغيرة المنعقد في مقر الأمم المتحدة في شباط/فبراير من هذا العام. وأملنا أن يحظى هذان المشروعان بدعم الدول المانحة والمنظمات الدولية المعنية وخاصة صندوق البيئة العالمية.

ونحن نستقبل القرن الحادي والعشرين، ننظر إلى المستقبل بكثير من الأمل والثقة في المجتمع الدولي لدعم قضايا البلدان الجزرية النامية والمبادرة بمساعدتها لمواجهة تحديات التنمية المتوازنة والاندماج في الاقتصاد العالمي باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا المجتمع الذي يجب أن يعمل في النهاية على تحقيق ما تصبو إليه الأمم المتحدة من إيجاد حلول عادلة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية لدولها الأعضاء وتحقيق الحياة الكريمة للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكّر بأنه وفقا للقرار المتخذ صباح اليوم في هذه الدورة الاستثنائية، تقتصر البيانات التي يدلي بها كل متكلم على خمس دقائق. وإذا لم يحترم المتكلمون هذا التحديد الزمني، كما يحدث دائما، فمن المرجح أن تطول الجلسات. ومن ناحية أخرى، إذا احترمنا التحديد الزمني، فقد يتسنى لنا أن نتفادى عقد جلسة مسائية والاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمة اليوم خلال هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أوشي آيد، نائبة وزير التعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا.

السيدة آيد (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): خلال الأشهر القلائل الماضية شهدنا مناقشات مكثفة جدا وبناءة وتطلعية بشأن تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وأود أن أعرب عن تقديرنا للسفير جون آيش، ممثل أنتيغوا وبربودا، على قيادته المفاوضات وللأمانة على دعمها الفعال لهذه العملية.

وبما أن ألمانيا أيدت إعلان وبرنامج عمل بربادوس، فقد رحبنا بفرصة إجراء تقييم متعمق لتنفيذ تلك القرارات ولتأكيد ضرورة تعزيز جهودنا المشتركة لكفالة وضع الدول الجزرية الصغيرة النامية على درب التنمية المستدامة. وهذه الدورة الاستثنائية تأتي دليلا على التزامنا المستمر بذلك ودليلا أيضا على أن المسائل التي أثيرت في خطة بربادوس تظل تتصدر جدول الأعمال السياسي.

وأود أن أعرب عن التأييد للبيان الذي أدلت به السيدة ساتو هاسي، الوزيرة في حكومة فنلندا، باسم الاتحاد الأوروبي، وأن أؤكد بعض الجوانب ذات الأهمية الخاصة للحكومة الألمانية.

وفي رأينا، يمكن أن نستخلص العبر التالية من تنفيذ برنامج عمل بربادوس حيث أنه ينبغي لها أن توجه تعاوننا في المستقبل في هذا الميدان.

أولا، التنمية المستدامة مسألة معقدة تقتضي اتخاذ نهج متداخلة بين القطاعات وتخطيطا متكاملا على مستويات متعددة. ويقوم عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية ببذل جهود كبيرة لوضع استراتيجيات للتنمية المستدامة. ولست في حاجة إلى أن أسهب في هذا الموضوع لأن وزير خارجية جامايكا فعل ذلك ببلاغة شديدة صباح اليوم.

وثانيا، كان برنامج عمل بربادوس مصيبا في التركيز على تعزيز القدرات المؤسسية والتكنولوجية والبشرية. وتضطلع تلك العوامل حقا بدور رئيسي فيما يتعلق بتحقيق التنمية الناجحة والمستدامة، وغني عن القول إن القدرات البشرية والمؤسسية تمثل متطلبا أساسيا للتصدي في وقت واحد للمسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرار.

وثالثا، يمكن أن يؤدي التعاون دون الإقليمي أو الإقليمي إلى سد الفجوة لدى البلدان التي قد لا يكون بوسعها توفير جميع الأدوات اللازمة للتعامل مع المسائل الناشئة على الصعيد الوطني. لذلك، سنحاول أن ندعم التعاون الإقليمي فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومع المؤسسات ذات الصلة.

ورابعا، أكدت عملية الاستعراض أهمية التجارة الدولية بوصفها متطلبا أساسيا للتنمية المستدامة. وقد أكد بالفعل العديد من المتكلمين على هذه النقطة اليوم. بيد أن التغيرات في النظام التجاري الدولي بإمكانها أن تضعف شروط التبادل التجاري وتؤدي إلى انخفاض الدخول الوطنية. وحتى يتسنى الاستغلال التام لفرص التجارة

الدولية في المدى المتوسط، يلزم زيادة تحسين الإمداد بالسلع العامة، وتكييف السياسات الوطنية، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية. وفي هذا الصدد، يمكن للمساعدة الإنمائية أن تضطلع بدور هام في المساعدة على تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستفادة إلى الحد الأقصى من عملية العولمة.

وتؤيد ألمانيا جميع المساعي التي تؤدي إلى النظر على نحو أفضل في المصالح الخاصة للبلدان النامية واحتياجاتها في منظمة التجارة العالمية. لذلك، قدمت ألمانيا مبلغ مليون مارك ألماني إلى منظمة التجارة العالمية و ٤ ملايين مارك ألماني إلى مركز التجارة الدولية لدعم قدرات البلدان النامية على المشاركة على أسس متساوية، وعلى الاضطلاع بدور أقوى في جولة الألفية المقبلة التي ستعقد تحت رعاية منظمة التجارة العالمية.

وألمانيا، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، ستقدم دعما كاملا لجهود الاتحاد الأوروبي خلال الجولة المقبلة للمفاوضات المتعددة الأطراف التي ستعقد، تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، بشأن التجارة الدولية وكذلك في الاتفاقية التي ستحل محل اتفاقية لومي. ونود أن نرى تخفيضا إضافيا للحواجز التجارية المتبقية وحصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على المزيد من فرص الوصول المضمون إلى الأسواق العالمية.

وخامسا، ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تولي المزيد من النظر لتطوير الشراكات مع القطاع الخاص بغية زيادة تدفق تمويل الاستثمار الخاص الذي تشتد الحاجة إليه ونقل التكنولوجيا. وإلى جانب القطاع الزراعي، توفر السياحة المستدامة وتنمية المشاريع الحرة الصغيرة والمتوسطة الحجم مجالا إضافيا لخلق فرص العمالة وتوليد الدخل فضلا عن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الغنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧، قدمت إلمانيا إلى ٣٣ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق مبلغا قدره ٢٣٣ مليون مارك ألماني، عن طريق التعاون المالي والتقني الثنائي. ولعدد من الأسباب، فإن تعاون ألمانيا مع الدول الجزرية الصغيرة النامية سيقوم الآن بصفة رئيسية على البرامج الحالية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، أو المنظمات الإقليمية ذات الصلة، أو الصناديق المتعددة الأطراف مثل المؤسسة الإنمائية الدولية. ونحن عازمون على دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في التصدي لجميع هذه المسائل التي أشرت إليها وأغتنم هذه الفرصة لتجديد التزامنا بالمضي قدما في تنفيذ برنامج عمل بربادوس. ويقتضي ذلك انتهاج سياسات داخلية موجهة نحو التنمية وسليمة وقوية بصفة خاصة. ونحن من جانبنا ينبغي أن نضاعف جهودنا لتيسير التنسيق على نحو أفضل بين المانحين، وتحسين نوعية برامجنا للعون، والسعي إلى أن تتخذ مؤسسات التنمية والتجارة والتمويل نهجا مبتكرة من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليف لوندي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في النرويج.

السيد لوندي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد كان برنامج عمل بربادوس أول متابعة ملموسة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. وفي العملية التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، ظلت الدول الجزرية الصغيرة النامية تبدي رغبتها في ترجمة مقررات المؤتمر بشكل نشط الى أعمال محددة في السياقين الإقليمي والوطني، وظلت أيضا تبدي قدرتها على القيام بذلك. وحالة التقدم والمبادرات المطروحة من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس في المستقبل تبين بوضوح، مع هذا، أنه لا يزال يتعين عمل الكثير لتعزيز التنمية المستدامة في هذه الدول. وأي تقدم آخر يحرز مستقبلا يعتمد أولا على العمل الوطني في البلدان المعينة نفسها وبواسطتها. ومع ذلك، لابد من قيام التعاون الدولي - سواء الإقليمي أو العالمي - أيضا إذا ما أريد لهذه الجهود أن تنجح.

ومن الضروري تعزيز بيئة مواتية تمكن من تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز بناء القدرات وإقامة الشراكات. ويجب علينا أن نواصل تركيز الاهتمام على اتخاذ تدابير في المجالات الرئيسية مثل الحد من آثار الكوارث الطبيعية والتنوع المناخي، وموارد المياه العذبة، وإدارة الموارد الساحلية والبحرية، والطاقة المستدامة والسياحة. وقدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على جني الثمار وعلى خفض الآثار السلبية للعولمة تتطلب اهتماما مستمرا.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص ليست شريكة في التسبب في انبعاثات الغاز نتيجة تغير المناخ

أو في رفع منسوب البحار، ولكنها على الأرجح أن تعاني أكثر من غيرها نتيجة للتغير المناخي. وهذا الضعف الخاص يؤكد الحاجة الى التعامل بشكل فعال مع التغير المناخي، كما يؤكد أيضا أن مشاركة وإسهام الدول الجزرية الصغيرة النامية في المفاوضات المتعلقة بالتغير المناخي ذات أهمية حاسمة.

إن مستقبلنا المستدام مسؤولية عالمية مشتركة. والعمل الدولي يعني مشاركة كل شركائنا في العمل. وفي سياق متابعة تنفيذ برنامج عمل بربادوس، نفذت النرويج هذا العام برنامج عمل خاص من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ووضعت عناصر خطة العمل بالتعاون الوثيق مع دولة جزرية صغيرة نامية، ولا نزال نجد التعاون الوثيق مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة في هذا الجهد بالغ الفائدة.

وهذا الصباح وقعت، بالنيابة عن النرويج، اتفاقا مع وكيل الأمين العام، السيد نيتين دياساي، بالنيابة عن الأمم المتحدة، لتمويل عملية استشارية للدول الجزرية الصغيرة النامية لفترة ثلاث سنوات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. ويحدوني أمل في أن تساعد هذه المبادرة الأمم المتحدة في تقديم مشورة طيبة آنية هامة الى الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أؤمن بهذا أيضا.

وكعنصر إضافي من عناصر خطة العمل النرويجية، عقدت حلقة عمل مشتركة بين النرويج وتحالف الدول الجزرية الصغيرة في لافوتين بالنرويج في شهر آب/أغسطس من هذا العام لمناقشة المزيد من مجالات التقدم والتعاون في سياق هذه الدورة الاستثنائية. وشارك فيها ممثلون من دول جزرية صغيرة نامية، ومنظمات إقليمية، ومانحين ثنائيين، والأمم المتحدة والبنك الدولي. وتقرير حلقة العمل متاح في هذه الجلسة.

والنرويج تؤيد أيضا شبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي نعتبرها استخداما متجددا لتكنولوجيا المعلومات المناسبة بشكل خاص للدول الصغيرة ذات الموارد المحدودة والواقعة جغرافيا في منطقة كبيرة جدا من العالم.

والتدابير التي ذكرتها اتخذت بالإضافة الى الإسهامات النرويجية المستمرة في المؤسسات المتعددة الأطراف التي تقدم المساعدة الى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتركز التدابير تركيزا قويا على بناء القدرات وإقامة الشبكات، وتوفير الأدوات التي تعد عوامل رئيسية في تحسين التنمية المستدامة.

وتنوي حكومة بلدي أيضا مواصلة تعاونها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال بناء شراكات لتيسير تمويل وتنفيذ مشاريع ذات أولوية للتنمية المستدامة تحددها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإنشاء العملية الاستشارية للدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة للأمم المتحدة يتوقع أن يكون عنصرا هاما في دعم التعاون الدولي في هذا الخصوص.

ويجب استخدام عدد من المصادر لضمان توفير الموارد المطلوبة. ولا تزال تعبئة الموارد المحلية هامة. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا قيما للبلدان التي تستحقها. بالإضافة الى هذا، ينبغي بذل الجهود لإقامة شراكات بين القطاعات الخاصة والقطاعات العامة، وفيما بين القطاعات الخاصة، سواء فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية أو بينها وبين بلدان أخرى. وتعزيز الوصول الى الأسواق الدولية، والنهوض بالاستثمارات الأجنبية، وتحسين تدفق المعلومات بشأن فرص الاستثمار، تدابير هامة أيضا لتعبئة الموارد التي يحتاج اليها. وآلية التنمية النظيفة، المنشأة في إطار بروتوكول كيتو بشأن التغير المناخي، قد تكون أداة أخرى من أدوات التمويل الإضافي الابتكاري.

إن المؤسسات المتعددة الجنسيات لها دور هام تقوم به. وهذه الدورة الاستثنائية يجب أن تبعث إشارات قوية واضحة الى المؤسسات المالية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة المناسبة الى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستظل النرويج تعرب عن رأيها هذا في اتصالاتها مع المؤسسات المعنية مثل البنك الدولي، وآلية الأمم المتحدة للبيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائر المحافل ذات الصلة.

أخيرا، ينبغي أن نبقي نصب أعيننا الحاجة الى نهج قطاعي متكامل يمكن من خلاله معالجة الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية بأسلوب شامل. وهذه الدورة الاستثنائية تعني فرصا جديدة لتأكيد هذا الجانب، على النحو الذي أكدته بقوة الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها. والتنمية المستدامة غير ممكنة إلا إذا نجحنا في إحراز تقدم في هذه المجالات الثلاثة كلها. ونحن نعتقد

أن برنامج عمل بربادوس، المستحدث والمحسن عن طريق هذه الدورة الاستثنائية، يوفر أساسا ممتازا لتحقيق هذا الهدف الطموح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائبة الوزير للمنظمات الدولية، وزارة الشؤون الخارجية لإكودور، السيدة بولينا غارسيا دي لاريا.

السيدة غارسيا دي لاريا (إكوادور) (تكلمت بالاسبانية): إن وفد بلدي يسره أيما سرور أن يتكلم في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن نفعل هذا تعبيرا عن التضامن بالنظر الى المشاكل التي تواجه تلك البلدان نتيجة لمواقعها وسماتها الخاصة.

وبينما هذه الدول الجزرية، من ناحية، تسترعي اهتمام العالم بسبب ثرواتها الطبيعية التي تمكنها من التمتع بمستوى عال من التنمية السياحية، فإنها، من ناحية أخرى، ضعيفة الى حد كبير من الناحيتين الإيكولوجية والاقتصادية. ووضعها الجغرافي يجعلها أيضا ضعيفة في وجه الكوارث الطبيعية المعتادة بالنسبة للبيئة الخاصة بها، بما في ذلك الأعاصير، وتغيرات منسوب البحار، وتكرار ظاهرة (النينيو)، من بين ظواهر أخرى. وهذه الظروف المعتادة للدول الحزرية الصغيرة النامية لا تزال تدفع بالمجتمع الدولي الى أن يدرس بعناية الاحتياجات الخاصة التي للدول النامية من أجل التعاون في تعزيز الأسس والبنيات لتنميتها المستدامة ولحماية تراثها المحيطي الطبيعي، الذي يشكله واحدة من أكبر مشاكل العالم البيئية وأن يعمل على الحفاظ على هذا التراث.

وإكوادور تعتقد أن آثار العولمة ينبغي أن توضع موضع الاعتبار عند دراسة التعاون من أجل الدول الجزرية الصغيرة لتيسير تكيفها مع البنيات العالمية الجديدة التي يجري تعزيزها، ولتيسير تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي اعتمد في ١٩٩٤.

تود إكوادور أيضا أن تذكر أن الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في البحر الكاريبي، التي، ذات التنوع البيئي الفريد، ضعيفة جدا أمام التغير المناخي والظواهر الجوية وتفرض قيودا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا نعتقد أن البحر الكاريبي والبلدان الواقعة هناك ينبغي إدماجها في برامج خاصة للدول الجزرية الصغيرة في سياق التنمية المستدامة.

إن الآثار الخطيرة لظاهرة "النينيو" تظهر بشكل دوري في أجزاء كبيرة من الأرض. ولا تزال تظهر بشكل أكبر في بلدان شرق المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة. وقد عززت إكوادور إنشاء مركز دولي لبحوث ظاهرة "النينيو" في غياناكيل وذلك من أجل توسيع نطاق البحث العلمي ليشمل التغيرات الطبيعية لتكراره، لتحقيق تفهم أفضل لتلك الظاهرة وحتى يمكن توفير إنذار مبكر فيما يتعلق بقوتها. وهذا سيساعد على منع وخفض آثاره المدمرة بإتاحة الفرصة لوضع خطط وطنية ودولية في الوقت المناسب.

ونرجو أن يصبح هذا الاقتراح حقيقة في أقرب وقت ممكن لكي نوفر الدعم لسياسات وبرامج التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، وأن تفيد هذه السياسات والبرامج الدول الجزرية الصغيرة النامية كذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد وانغ غوانغيا، مساعد وزير خارجية الصين.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): كان مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس عام ١٩٩٤، إجراء هاما في متابعة مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية. وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي يتيح خطوطا إرشادية لمعالجة قضايا التنمية المستدامة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأثناء السنوات الخمس الماضية، أحرز بعض التقدم في تنفيذ برنامج العمل، بفضل الجهود التي لا تكل من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. والجهود التي بذلتها الدول الجزرية الصغيرة النامية بغية وضع استراتيجيات وطنية لحماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة، وتدعيم التشريعات البيئية، وتحسين وظائف الإدارات المتعلقة بالبيئة هي جهود جديرة بالثناء الجزيل.

وبالمثل، فإن التعاون الإقليمي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية يحقق نتائج ملحوظة. ومع ذلك، نلاحظ في نفس الوقت فجوة كبيرة بين التقدم المحرز والأهداف المحددة في برنامج العمل. والمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ما

زالت تتناقص. والامتيازات التجارية وغيرها التي تمتعت بها البلدان النامية فيما قبل انخفضت انخفاضا كبيرا.

والأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى الناتجة عن التدهور البيئي العالمي ألحقت الضرر الشديد بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وأضافت الى أعبائها الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت للأزمة المالية الآسيوية آثار ضارة قوية على صادرات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى السياحة فيها، وعلى تدفقات الاستثمارات اليها. ومما يجدر ذكره بوجه خاص أنه نظرا للسرعة المتزايدة للعولمة، والتنافس الدولي المتزايد عنفا بصفة دائمة، تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات ضخمة متزايدة نتيجة للقيود الخطيرة، مثل الافتقار الى الموارد المالية، والتكنولوجية، والبشرية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لمؤتمر بربادوس العالمي، ينبغي لنا أن نؤكد من جديد مبادئ وروح برنامج العمل، وأن ننظر في العقبات الموجودة، ونستكشف طرق حلها، وأن نعبئ الإرادة السياسية. ونتوصل الى توافق في الآراء ذي منحى عملي.

وصحيح أنه سيتعين على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تبذل جهودها من أجل تحقيق التنمية، ولكن لا غنى عن الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي، لأن العولمة الاقتصادية تسفر عن منافسة ضارية لم يسبق لها مثيل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبالنسبة للخطوة التالية في تنفيذ برنامج العمل، أود أن أؤكد النقاط التالية.

أولا، يجب زيادة دعم المجتمع الدولي في المجالات المالية، والتقنية، ومجال بناء القدرات، بحيث تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على التغلب على الصعوبات التي تواجهها. ونحن نحبذ قيام المنظمات الدولية بتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في تخصيص الوظائف، في غير ذلك من الأمور.

وثانيا، يجب على المجتمع الدولي أن يشجع ويدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في رسم استراتيجياتها الخاصة بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وفي وضع أولويات تناسب ظروفها الوطنية. ويجب عليه أن يأخذ في حسبانه سمات واحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يساعدها على تحقيق التنمية المستدامة.

وثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود أمام التحديات التي تشكلها العولمة الاقتصادية، وأن يساعدها على استكشاف وتحديد طرق أفضل لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وإتاحة المزيد من فرص التجارة.

والصين بلد نام، ومثله مثل دول جزرية صغيرة كثيرة، يواجه المهمة الشاقة لتنمية اقتصاده، وحماية بيئته، والارتقاء بمستوى معيشة شعبه. ونحن نتفهم تفهما كاملا الصعوبات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونتعاطف معها. وقد أقامت الصين علاقات صداقة مع كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية وتتعاون معها تعاونا مثمرا، فتقدم لها أقصى ما يمكنها من مساعدات مالية وتقنية، وفي مجال بناء الهياكل الأساسية.

والصين على استعداد لتشجيع المشاريع التجارية تشجيعا كبيرا على استكشاف مجالات جديدة ونهج جديدة للتعاون الاقتصادي والتقني مع الدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة. والصين، كما تفعل دائما، ستؤيد أية طلبات معقولة تتقدم بها هذه الدول، وتود أن تزيد في تعزيز التعاون معها في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي، ولتقديم الإسهام المناسب من جانبها في تعزيز التنمية الاقتصادية والحماية البيئية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مارتن أندجابا، رئيس وفد ناميبيا.

السيد أندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): مضت خمس سنوات على اعتماد برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما مضت سبع سنوات على تأكيد التزامنا الجماعي بصون أمنا الأرض من خلال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

ومع ذلك، إذا أجرينا تحليلا لما تحقق بصفة عامة في مجال البيئة العالمية، لوجدنا أن الحالة لا تزال متقلقلة. والمشاكل البيئية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية تصور في واقع الأمر مشاكلنا العالمية. فتناقص الغابات والتنوع البيولوجي، وتدني مصايد الأسماك، والمصادر المحدودة للمياه العذبة، والنظم البيئية البحرية والساحلية الهشة تهدد سبل عيش مجتمعات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونظرا لحجم الدول الجزرية الصغيرة النامية، هناك ترابط متبادل بين المياه العذبة والنظم البيئية الساحلية، ونتيجة لذلك، فإن الانبعاثات الملوثة تؤثر على النظم البحرية الساحلية، التي تهدد بدورها التنوع البيولوجي. وفضلا عن ذلك، يشكل نمو السكان ضغطا على إمدادات المياه في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ضوء هذه الخلفية، يصبح لاستعراض تنفيذ برنامج العمل أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية بصفة عامة، وللدول الجزرية الصغيرة النامية بصفة خاصة.

وآثار الأزمة المالية الدولية التي حلت ببلدان جنوب شرقي آسيا، والدمار الذي تسبب فيه إعصار ميتش، الذي اجتاح منطقة البحر الكاريبي ودول أمريكا الوسطى، والذي لا تزال آثاره مستمرة الى الآن، تشهد على ضعفنا العام في مواجهة الكوارث البيئية، ولهذا فهي تتطلب قدرا أكبر من التضامن فيما بيننا جميعا. وكل من الحدثين - الأزمة المالية والكارثة الطبيعية - دللا على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أضعف من غيرها في البيئة العالمية المعاصرة.

ومن الأساسي بالتالي أن يوفر المجتمع الدولي للبلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، المساعدات المالية والعينية على السواء، حتى يكفل لها ما يجب من تدريب ونشر للمعلومات، فيسهل على تلك الدول تنفيذ البرامج التي تضطلع بها لتحقيق التنمية المستدامة. إن الدول الجزرية الصغيرة هي القيم على محيطاتنا وبيئتنا البحرية؛ وإذا كان لنا أن نفي بالتزامنا بالتنمية المستدامة، فعلى المجتمع الدولي أن يصحح الاتجاه الهابط في صافي مدفوعات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف، التي تدنت من ٢,٣٦ بليون دولار في عام ١٩٩٤، الى ١,٩٦ بليون دولار في عام ١٩٩٧.

وإذ نستعرض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ينبغي أن نبرز العناصر الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١، ونحدد في الوقت ذاته الخطوات المحددة الواجب اتخاذها فرديا أو جماعيا لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تطوير مشاريع ابتكارية تتضمن جملة أمور منها السياحة المستدامة والصيانة طويلة الأجل للموارد المائية والجوية والبرية النظيفة، وكذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بالجهود التي يبذلها مرفق البيئة العالمي وغيره، لدعم تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

وناميبيا، بوصفها واحدة من أكثر الدول جذبا، تدرك أهمية تنفيذ برنامج العمل. فنحن نشاطر الدول الجزرية الصغيرة النامية بعض خصائصها، مثل هشاشة النظام الإيكولوجي، وسرعة التأثر بتغيرات المناخ، والضعف الاقتصادي. كما نرحب بإنشاء مقاييس في ١١ دولة من دول جنوب المحيط الهادئ لرصد ارتفاع منسوب البحر، وبتعزيز شبكة مقاييس رصد المد للنظام العالمي لمراقبة المحيطات في الكاريبي، وتصديق كل الدول الجزرية الصغيرة تقريبا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

وتقر ناميبيا بنتائج اجتماع ممثلي المانحين المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ شباط/فبراير من هذا العام، وعلى وجه الخصوص، تركيزه على التزام الدول الجزرية الصغيرة النامية ببرنامج العمل وملكيتها له، وهو ما اتضح من خلال النظر في مجموعة مقترحة من المشاريع الوطنية والإقليمية. ونلاحظ أيضا بعين التقدير الجهود التي تبذلها هذه الدول لتحقيق أولوياتها وبلوغ أهدافها بطريقة تتسق وبرنامج العمل.

واستمرت لجنة التنمية المستدامة في اجتذاب عدد متزايد من الوزراء كل عام. وهذا يؤكد التزام المجتمع الدولي بالتصدي للمشاكل التي تواجه كل البلدان، لا سيما البلدان النامية. فلنستغل هذه الدورة الاستثنائية في حشد الإرادة السياسية اللازمة لتوليد زخم لاستئصال الفقر والنهوض بالرخاء العالمي على نحو مستدام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد دانيلو تورك، رئيس وفد سلوفينيا.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): تعلن سلوفينيا تأييدها للبيان الذي ألقته في وقت سابق اليوم

السيدة ساتوهاسي وزيرة البيئة والتعاون الإنمائي في فنلندا، التي تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة له. وأود أن أطرح بعض النقاط الإضافية.

تلتزم سلوفينيا التزاما قويا بتنفيذ إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وهو مخطط التنمية العالمية المستدامة الذي اعتمد في قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢. كما ندرك إدراكا عميقا المشاكل التي تكتنف تنفيذ ذلك المخطط، وتنوع المهام التي ينطوي عليها. ومشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية يجب إيلاؤها أولوية عليا. وكان هذا واضحا حتى أثناء انعقاد قمة الأرض. وبالتالي كان انعقاد مؤتمر بربادوس طبيعيا وضروريا. وقد اعترف المؤتمر بشكل عام بهشاشة بيئة واقتصاد الدول الجزرية الصغيرة النامية، باعتبارها مشكلة تتطلب النظر فيها بأقصى درجة من الاستعجال. ويجدر بالأمم المتحدة أن تشعر بالارتياح إزاء الزخم الذي تولد على صعيد التفاهم السياسي والتحسين المؤسسي. فقد ساعد ذلك في إيجاد نهج للسياسة العامة تستهدف مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد قال رئيس ميكرونيزيا، في البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم.

"على الرغم من أن التقدم كان بطيئا، فقد بدأنا نلمس بعض الفوائد من خلال مؤسسات مثل مرفق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (A/S-22/PV.1)

وهذه الصكوك وغيرها، بما في ذلك اتفاقية لومي، تمثل الأساس الضروري الذي يجب أن تنطلق منه جهود أخرى. ومع ذلك، فإن الحالة الخاصة التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية تقتضي القيام بما هو أكثر بكثير مما حققناه حتى الآن. فلاتزال هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود في كل من مجالي العمل الأساسيين: حماية البيئة والتنمية الاقتصادية. ومن المعترف به على نطاق واسع أن المشاكل البيئية الحرجة، مثل الاحترار العالمي وارتفاع منسوب البحر، تلحق أضرارا فادحة بالدول الجزرية الصغيرة النامية - وهي بالتحديد أقل الدول مسؤولية عن تغير المناخ العالمي. ومستقبل الحالة الإيكولوجية للدول الجزرية الصغيرة النامية هو إذن مسؤولية عالمية بحق. وتقوم الحاجة الى عمل فعال لوقف وعكس اتجاهات الاحترار العالمي والتصدي للتحديات البيئية الأخرى لمستقبل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن هشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية لها أيضا بعد اقتصادي. فالتقلبات في الأسعار الدولية للسلع الأساسية وفي الطلب على السلع بشكل عام، تؤثر على هذه الدول بطرق شتى. وهذه التقلبات تمثل في أغلب الأحيان سببا مباشرا للمشاكل الاقتصادية والفقر والتفكك الاجتماعي. والاعتراف بهذه المشاكل الذي استمعنا اليه أكثر من مرة في مناقشة اليوم، يجب أن يسفر عن اجراءات محددة في المستقبل. وأحد مجالات هذه الاجراءات يكمن في نطاق المنهجية. واستكمال مقياس الضعف سوف يساعد في تقييم الآثار والاحتياجات بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر تضررا من غيرها.

النقطة الأخيرة، وهي الأهم، من الواضح أن هذه الدول تحتاج الى اهتمام خاص في مجال التجارة الدولية وفي ميادين التعاون الاقتصادي الدولي الأخرى، وإذا كان تحرير التجارة يوفر فرصة لجميع الدول، فمن الواضح أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تندرج ضمن الدول التي تحتاج الى مساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، سواء في جهودها لتحسين قدرتها التنافسية، أو في الحالات التي تستوجب معاملة خاصة وتفضيلية في نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف.

ومنذ انعقاد مؤتمر بربادوس، قبل خمس سنوات، ظلت الدول الجزرية الصغيرة النامية تعمل على الدوام جاهدة من أجل تنفيذ التزاماتها بموجب برنامج العمل. وينبغي لدورة الجمعية الاستثنائية هذه أن تتمكن من تقديم إسهام حقيقي في تنفيذ برنامج عمل بربادوس. فلنكفل تقديم هذا الإسهام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، السيد نيكوليا ف. تشولكوف.

السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يولي أهمية كبيرة للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذه البلدان، بسبب الظروف السائدة فيها، تجد نفسها في حالة خاصة أقل مؤاتاة من حيث توافر الموارد الطبيعية، والطاقة، ومياه الشرب، والأرض وعناصر التنمية الأخرى. وزاد من تفاقم مشاكل هذه البلدان بُعدها عن الأسواق الرئيسية، وتعرضها لآثار الكوارث الطبيعية المدمرة وغير ذلك من الأخطار الاقتصادية.

وفي ذات الوقت، تملك هذه البلدان إمكانيات فريدة بفضل الخبرة الثرة التي اكتسبتها، ونموها الثقافي، الذي يشمل تراثا قيّما من التقاليد، ودنوها من الامتدادات الواسعة للمحيط، التي تحتوي على جزء كبير من التنوع البيولوجي في العالم. وبالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة، تمثل البحار والمحيطات التي تحيط بها جزءا قيّما من التراث البشري المشترك؛ ولذلك يصبح حل مشاكلها من مسؤولية المجتمع الدولي بأسره.

وكان عقد مؤتمر بربادوس الدولي من أجل تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٤ معلما بارزا في وعي المجتمع الدولي بالصعوبات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة واحتياجاتها الخاصة في مجال التنمية المستدامة. وكان ذلك تظاهرة واضحة لشراكة المجتمع الدولي وتضامنه. ولا يزال برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر وثيق الصلة بالموضوع إلى هذا اليوم.

ونتيجة للجهود النشطة، التي بذلتها بصفة أساسية الدول الجزرية الصغيرة النامية نفسها وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي، أمكن إحراز بعض التقدم خلال السنوات الخمس الماضية في تنفيذ أحكام برنامج عمل بربادوس، خاصة فيما يتعلق بإدراج البُعد البيئي في استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نرحب ببذل المزيد من الجهود في سبيل هذه الغاية، ونرحب بالخطوات التي اتخذتها المنظمات الدولية والإقليمية لتنفيذ برنامج العمل.

ولكن هذه السنوات الخمس سلطت الضوء أيضا على الصعوبات الخطيرة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة في تحقيق أهدافها. وإذا أريد لهذه البلدان أن تحقق التنمية المستدامة، فيجب بذل جهد إضافي أكثر فعالية لمساعدتها. ويجب الاضطلاع بأنشطة أكثر فعالية واتساقا لدعم جهودها الوطنية، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير لبناء القدرة، وتحسين التنسيق والتركيز على تعزيز الإمكانيات البشرية.

وتيسير نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، خاصة فيما يتعلق بتفادي الآثار السلبية لتغير المناخ المحتمل؛ وتحسين القدرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية ولمعالجة مشاكل مياه الشرب؛ وحماية النظم الإيكولوجية الساحلية؛ وتنمية موارد للطاقة جديدة ومتجددة؛ والتنمية المستدامة للسياحة على نحو يحافظ على البيئة والأصالة الثقافية والهوية: جميع هذه الأمور ذات أهمية بالغة.

وفي مجال العمل على تحقيق هذه الأهداف، لا يمكن أن يُنظر إلى مشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية بمعزل عن مشاكل البيئة والتنمية العالمية. ولا يمكن أن يتحقق النجاح في حل هذه المشاكل إلا بتكامل الجهود ذات الصلة بتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نرحب بالمقترحات المقدمة للقيام بمبادرات معينة تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونعتقد أن النُّهج اللازمة لحل هذه المشكلة ينبغي أن تُصاغ في إطار الاتفاقات والصكوك القانونية الدولية الموجودة التي اعتمدتها المؤسسات المختصة المتعددة الأطراف في داخل منظومة الأمم المتحدة. وإن التقيد الثابت بقواعد ومبادئ القانون الدولي من شأنه أن يضمن فعالية وكفاءة هذه الجهود.

وبالنظر إلى التشابه الواسع في المشاكل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، يجب أن نحرص على ضمان أن تعبر النُّهج المتخذة لحل تلك المشاكل عن الاحتياجات والخصائص الإنمائية المعينة لكل بلد منها. ومن ثم فإن من المهم جدا للمجتمع الدولي أن يحدد معايير فردية وأن يعدل وفقا لذلك نُهُجه لمعالجة مشاكل بلدان أو مجموعات من البلدان.

وروسيا بدورها مستعدة لاستخدام قدراتها العلمية والتكنولوجية ومكتسباتها في دراسة محيطات العالم لتقديم المساعدة العملية للجهود الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ذلك السياق، يشجعنا نموذج التعاون الثلاثي تحت رعاية المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة نفسها أن تواصل الاضطلاع بدور العامل المساعد والحافز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس؛ ويتعين عليها استخدام الموارد الموجودة على نحو أكثر فعالية، وتحسين آلية التنسيق بغية التركيز على أنشطة تنفيذية مُتفق عليها في المجالات ذات الأولوية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونحن واثقون في فائدة هذه الدورة الاستثنائية. والعمل المثمر والمكثف الذي اضطلعت به لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية مكننا من صياغة مشروع وثيقة ختامية متوازنة وواقعية ومستشرفة للمستقبل، ستكون خطوة جديدة وهامة

صوب تنفيذ برنامج عمل برنادوس وصوب التحقيق الكامل لأهداف جدول أعمال القرن ٢١.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أندريه آدم، رئيس وفد بلجيكا.

السيد آدم (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في إطار البند المعروض على الجمعية في هذه الدورة الاستثنائية، أود أن أزف من جديد تهانئ وفدي للدول الجزرية الصغيرة التي انضمت للتو إلى أسرة الأمم المتحدة: مملكة تونغا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسفير آش ممثل أنتيغوا وبربودا على ما تحلى به من مقدرة وموهبة عالية في قيادة العمل التحضيري لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

وإنني أؤيد تماما البيان الذي أدلت به السيدة ساتو هاسي، وزيرة البيئة والتعاون الإنمائي بفنلندا، بوصفها ممثلة لرئاسة الاتحاد الأوروبي. وأؤيد على وجه التخصيص تعليقاتها بشأن دور اتفاقية لومي، التي كانت الأساس لتقديم الدعم للعديد من الدول الجزرية الصغيرة.

وبالنسبة للكثيرين منا، كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو، أول اتصال لنا بالدول الجزرية الصغيرة والتعرف على مميزاتها الخاصة. وعلِمنا في ريو أن جزرا مرجانية جميلة أصبحت تحت التهديد من ارتفاع مستوى البحر، وأن بقاء مجتمعات بأكملها أصبح معرضا للخطر. وقد استبان بلدي وشركاؤه الأوروبيون في مرحلة مبكرة جدا الأهمية الأساسية لهذا الموضوع.

وهذا هو السبب الذي دعا الدول الجزرية الصغيرة والاتحاد الأوروبي إلى العمل بوصفها أطرافا متحالفة طبيعية أثناء المفاوضات التي أدت إلى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وكذلك بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ الخاص بالاتفاقية. وقد شاركت بلجيكا مشاركة فعالة في قمة ريو، كما شاركت في الجهود ذات الصلة الرامية إلى وضع النتائج موضع التنفيذ. والواقع أن بلجيكا كانت على المستوى القومي من أول البلدان التي تفرض ضرائب إيكولوجية تجرم الانبعاثات الملوثة للبيئة وتشجع الاستثمارات في مجال التكنولوجيات النظيفة.

وعن حق كُرس مؤتمر القمة المعقود في بردجتون للدول الجذرية الصغيرة بوصفه أول مؤتمر يعقد بعد مؤتمر ريو. وقد وفَّر لها هذا المؤتمر هوية مشتركة معترفا بها فضلا عن إطار للعمل من أجل تخفيف حدة الأعباء التي تواجهها. وبعد ذلك بخمس سنوات بيَّنت هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أن التزامات برنادوس ما زالت هامة. وهذه الدورة هي أفضل وسيلة لتجميع المجتمع العالمي لكي يُقيِّم الإجراءات التي اتُّخذت وينظر في الإمكانات التي ينطوي عليها المستقبل.

وطوال هذا الوقت المكرس للاستعراض والتقييم، اسمحوا لي بأن ألاحظ أن الأثر الأكثر أهمية المترتب على مؤتمر برنادوس لم يكن ملموسا ولكنه واقعي، ألا وهو اعتراف المجتمع العالمي بما لشواغل الدول الجزرية الصغيرة من طابع خاص في حد ذاتها، وبأنها أصبحت تعالَج بشكل جماعي في إطار تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

والواقع أن مؤتمر برنادوس ومختلف اجتماعات المتابعة التي أعقبته قد ولَّدت تضامنا ديناميا وجهودا مشتركة أتاحت للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعمل معا وترعى معا جدول أعمال مشتركا يتضمن جميع التحديات التي تواجهها، بما يتجاوز المشكلات البيئية وحدها.

كما تحقق تقدم ملموس على طول الخطوط المحددة في برنامج عمل برنادوس، وذلك بفضل الجهود الوطنية والإقليمية التي بُذلت وبفضل المساعدة التي قدمها المجتمع الدولي. واسمحوا بأن أورد مجرد أمثلة قليلة، فأشير إلى المشاريع الإبداعية التي مولها المرفق البيئي العالمي، كما أشير إلى الدور الذي قام به نظام الرصد العالمي للمحيطات، وإلى التقدم المحرز في مجال إدارة المصايد السمكية والشاطئية، وإنشاء شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى ربط غالبية الدول الجزرية الصغيرة النامية بشبكة الإنترنِت. وهذه الأمثلة تقدم صورة غير كاملة تماما للتقدم الكبير الذي أحرز. ولكن ذلك التقدم لا ينبغي أن يكون سببا للرضاء عن الذات.

وما زالت أكثر الدول ضعفا من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي البلدان الأقل نموا، تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من تنفيذ البرامج التي تنهض بالتنمية

المستدامة بالاعتماد على قدراتها الذاتية. وثمة حاجة إلى تقديم مزيد من المساعدة من جانب المجتمع الدولي لمساعدة تلك الدول في التغلب على ما يواجهها من معوقات محددة. ومن الواضح أن القضاء على الفقر هو التحدي الذي تواجهه لأنه يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة.

ويدرك الوفد البلجيكي تماما ما تتسم به الدول الجزرية الصغيرة من أوجه ضعف محددة. ويعرف أن النظر إلى أوجه الضعف هذه بعين الاهتمام قد يكون عنصرا مفيدا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعاون عند الاقتضاء. وترى بلجيكا أيضا أن المساعدة ينبغي أن تظل مركزة أساسا على احتياجات أكثر الدول ضعفا.

وقد خصصت حكومة بلجيكا ٧,١٥ مليون دولار في عام ١٩٩٨ على نحو ثنائي لمختلف المبادرات والمشاريع في الدول الجزرية الصغيرة النامية، علاوة على مساهماتها المقدمة إلى المرفق البيئي العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتفاقية لومي، ضمن جملة أمور أخرى.

وأود أن أكرر التأكيد، باسم حكومة بلجيكا، على أن بلدي يواصل الالتزام بتنفيذ برنامج عمل مؤتمر بربادوس، بوصفه جزءا من الشراكة الدولية التي تعد أمرا جوهريا لا للدول الجزرية الصغيرة النامية وحدها، وإنما لجميع أرجاء قريتنا العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد يوكيو ساتو، رئيس وفد اليابان.

السيد ساتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): هذه الدورة الاستثنائية هي بحق مناسبة تاريخية. ولقد تجمعنا هنا لأول مرة لكي نستعرض على نحو شامل تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدناه قبل خمس سنوات في بربادوس.

وترحب اليابان بتلك الفرصة، وأؤكد للجمعية أن بلدي سيبذل كل ما في وسعه لكي يجعل من هذه الدورة الاستثنائية خطوة أخرى إلى الأمام على الطريق نحو هدفنا المشترك وهو تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشارك اليابان بوصفها دولة جزرية من الدول الجزرية الصغيرة النامية في طائفة واسعة من الاهتمامات والشواغل. وعلى مدى زمن طويل نبذل جهودا مضنية لإقامة توازن بين متطلبات التنمية والنمو وضرورة الحفاظ على بيئتنا الطبيعية. ولهذا السبب يقدر الشعب الياباني شواغل وتطلعات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإنني أعرب عن هذا التقدير هنا اليوم. ولهذا السبب أيضا تفخر اليابان بمشاركتها في الجهود الدولية الرامية لتقديم الدعم من أجل التنمية المستدامة لتلك البلدان.

وليس هناك شك في ضرورة أن تبذل الدول الجزرية الصغيرة النامية جهودا من جانبها انطلاقا من شعورها بملكيتها للمشكلة حتى يمكنها التغلب على الصعاب الفريدة التي تواجهها، وهي صعاب ناجمة عن أوضاعها الجغرافية غير المواتية. إلا أنه من المهم أيضا أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة للمساعي التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمادا على ذاتها. واليابان إذ تسلّم بذلك شاركت في مختلف أشكال التعاون المتعدد الأطراف الذي يستهدف إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل المعتمد في مؤتمر بربادوس في عام ١٩٩٤.

وقد شاركت اليابان أيضا في الحوار الإقليمي، مثل اجتماع قمة محفل اليابان - جنوب المحيط الهادئ لعام ١٩٩٧ والمشاورة السنوية بين اليابان والمجموعة الكاريبية، التي تعقد منذ عام ١٩٩٣. وقد أدى ذلك الحوار إلى مشروعات محددة مثل عقد حلقات دراسية للخبراء الفنيين المعنيين بالبيئة في بلدان الجماعة الكاريبية، وإنشاء المركز الدولي للشعاب المرجانية في بالاو، الذي يشكل مركزا إقليميا للبحث والتعليم، وإنشاء بعثة مسح من أجل إنشاء مركز تدريبي وتعليمي للخطة البيئية الإقليمية لجنوب المحيط الهادئ في ساموا.

وقد شاركت اليابان أيضا في تعاون ثنائي الأطراف مع كثير من البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وفي السنوات الأربع التي أعقبت مؤتمر بربادوس لعام ١٩٩٤، زادت مساعدتنا الثنائية لتلك البلدان بنسبة ٣٠ في المائة. واليابان من بين كبار المساهمين في تقديم المساعدة لتلك الدول الجزرية، إذ أنها تقدم خُمس المساعدة المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وتسلّم اليابان بأهمية الاستمرار في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك صممت اليابان على بذل أقصى ما في وسعها بغية زيادة تعزيز مساعداتها الإنمائية الرسمية وتوسيع نطاقها في السنوات المقبلة، بالرغم من قسوة قيود الميزانية الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها اليابان.

وتدعو اليابان المجتمع الدولي إلى إيلاء الاعتبار الأول إلى الشواغل المتعلقة بالأمن الإنساني ونحن ندخل الألفية المقبلة. وإننا نسلّم في هذا الصدد بأن أحد الشواغل الأمنية الإنسانية الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية تتمثل في ضعفها في مواجهة تغير المناخ. فارتفاع مستوى سطح البحر وتزايد العواصف والأعاصير المتكررة يشكلان تهديدا حقيقيا للأمن الإنساني في كل من هذه الدول. وانطلاقا من غرض تخفيف حدة هذه الشواغل الأمنية الإنسانية تعاونت اليابان تعاونا ماليا مع بضع دول جزرية صغيرة لإنشاء حوائط بحرية لحماية شواطئها من الدمار الناجم عن الأمواج العالية. كما قدمت اليابان مساعدة طارئة إلى البلدان الكاريبية التي عانت من الأعاصير. وبروتوكول كيتو هو بالتأكيد أداة هامة لمعالجة مسائل الاحترار العالمي، واليابان تعطي أولوية عليا لتنفيذه بصورة عاجلة وسلسة. ونعتقد بأنه لا يسعنا أن نتخذ تدابير فعالة ضد الاحترار العالمي إلا بإيجاد آلية من أجل تحقيق التنمية النظيفة، فضلا عن وضع أنظمة أخرى ذات اعتمادية عالية أو عملية.

وقبل أن أختتم كلامي أود أن أسترعي انتباه أعضاء الوفود إلى الحدث الجانبي المتعلق بأثر الكوارث الطبيعية على الدول الجزرية الصغيرة النامية - وهو الحدث الذي تشترك اليابان في رعايته مع بابوا غينيا الجديدة والذي سيجري غدا. والهدف من هذا الحدث هو الكشف عن نتائج التحليل الذي أجراه المركز الياباني للعلوم والتكنولوجيا البحرية بشأن كيفية تولد الأعاصير وانتشارها، مع تركيز خاص على حالة قاع البحار في المناطق التي تتعرض للأعاصير. ويحدونا الأمل في أن يفيدنا هذا الحدث عن كيفية تقليل الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية في المستقبل إلى حدها الأدنى.

ومن دواعي مصلحتنا المشتركة أن نحرز مزيدا من التقدم في تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وهذه الدورة الاستثنائية ستكون حافزا لاسترعاء مزيد من اهتمام المجتمع الدولي للمسائل المتنوعة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولتوفير قوة دفع جديدة للتعاون الدولي بغية التصدي لهذه المشاكل.

واليابان، من جهتنا، تلتزم التزاما كاملا بهدفنا المشترك المتمثل في كفالة تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي عاقدة العزم على بذل قصارى جهدها في السنوات المقبلة من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد آلان ديجاميه، رئيس الوفد الفرنسي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد دللت التحضيرات لعقد هذه الدورة الاستثنائية على تكريس المجتمع الدولي نفسه لتنفيذ برنامج عمل بربادوس لعام ١٩٩٤. ونحن نشاطر الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتقادها بأن هذه الوثيقة التي أبرزت هشاشتها الإنمائية وضعفها الاقتصادي، لا تزال هامة تماما، ولا تزال توفر إطارا مناسبا للاستراتيجيات الوطنية لهذه الدول الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ولقد أحرز تقدم كبير طوال السنوات الخمس الماضية، وتود فرنسا أن تشيد بالسياسات الجريئة التي نفذتها العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بغية التغلب على صعوباتها الهيكلية. وفيما يتعلق بالبيئة، وبوضع خطط عمل واستراتيجيات وطنية، وتعزيز القدرات المؤسسية والاستراتيجيات التشريعية، فإن جميع هذه الأمور تستحق الإطراء منا.

ومع ذلك، فإن التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس أعاقته صعوبات اقتصادية واجهها العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في السنوات الأخيرة، وأعاقه في بعض الأحيان افتقارها إلى الموظفين المؤهلين أو الضعف الذي يعتور قدراتها الإدارية. وفي هذا السياق، تظل المساعدة الخارجية مصدرا حيويا لأغلبية الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفرنسا، من جانبها، عاقدة العزم على مواصلة تقديم المساعدة إلى هذه الدول، مثلما فعلت في الماضي.

وحقيقة الأمر أن فرنسا ما زالت ثالث أكبر بلد من البلدان التي تقدم المساعدات، ففي عام ١٩٩٨، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها ٦ بلايين دولار أو ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا. ومن حيث النسبة المئوية، فإن هذه النسبة تفوق بكثير معظم الجهود الكبرى التي بذلتها أي دولة من مجموعة الدول السبع. وهذا الجهد موجه بالدرجة الأولى نحو أشد البلدان فقرا، ولا سيما أقل البلدان نموا. ولكن عندما تخصص فرنسا المساعدات، فهي تأخذ أيضا في الاعتبار الضعف الذي يعتور البلدان.

ومنذ بداية عام ١٩٩٨، تعكف فرنسا على إعادة تنظيم آلياتها للتعاون الإنمائي. ووفقا لهذا الإصلاح، فإن المساعدات الثنائية التي تصل إلى نسبة ٧٥ في المائة من المساعدة الإجمالية، تنصب على منطقة تحظى بالأولوية وتعمل لجنة مشتركة فيما بين الوزارات على تحديدها واستكمال المعلومات بشأنها دوريا بإشراف رئيس الوزراء. والمنطقة تشمل حاليا الدول الجزرية الصغيرة النامية التالية: الجمهورية الدومينيكية ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وغرينادا وفانواتو وكوبا وهايتي، وجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا، أي جزر القمر والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وسيشيل وموريشيوس. أما الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا تشملها هذه القائمة، فبوسعها مع ذلك أن تتلقى المساعدة عن طريق بعض وسائل معينة من قبيل الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية، والصندوق الكاريبي، وصندوق المحيط الهادئ.

ولهذا السبب، فإن فرنسا هي إحدى المانحين الرئيسيين للدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي عام ١٩٩٦، وهو آخر عام توفر الأمانة العامة عنه بيانات كاملة، خصصت فرنسا ما يزيد على ١١٠ ملايين دولار للدول الجزرية الصغيرة النامية. والدول التي تلقت المساعدة منا بصورة رئيسية هي هايتي وسان تومي وبرينسيبي وفانواتو وسانت لوسيا وموريشيوس والرأس الأخضر وجزر القمر. وتتصف هذه المساعدة بالتنوع الكبير جغرافيا - حيث أنها تقدم إلى دول جزرية في ثلاثة محيطات - وبالتنوع حيث طبيعة المشاريع، وهي تحاول أن تعالج ما أمكنها شواغل الدول الجزرية نفسها.

ونحن نهتم اهتماما خاصا بمشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد استرعى جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل بربادوس الانتباه إلى كيفية أن الطبيعة الجزرية لهذه الدول تجعلها هشة بصفة خاصة. والوضع الجغرافي للإدارات وللأقاليم التي تشرف عليها فرنسا في البحر الكاريبي، والمحيط الهندي والمحيط الهادئ لا يتيح لنا أن نطلع على مصاعب وامتيازات جميع هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، وإنما أيضا إقامة علاقات تعاون معها في جميع المجالات من قبيل الإنذار المبكر وتقديم المساعدة في حالة الكوارث، وتقديم المساعدة التقنية في مجالات التدريب والتعليم والرعاية الصحية وإدارة البيئة. وفي كل منطقة من المناطق الثلاث المذكورة أعلاه، فإن فرنسا عضو في المنظمات الإقليمية التي تجمع الدول الأخرى المجاورة لإداراتها ولأقاليمها فيما وراء البحار.

وفيما يتعلق بالتمويل المتعدد الأطراف الذي يبلغ نسبة ٢٥ في المائة من مساعدتنا الإنمائية الرسمية، فإن قسما كبيرا منه يقدم عبر برنامج الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة. ومن المتوقع أن يخصص للفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠ أكثر من بليون يورو - أو ما يوازي ذلك تقريبا من دولارات الولايات المتحدة - للدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وأذكر أن ربع هذا المبلغ تقريبا تقدمه فرنسا كجزء من إسهامها في الصندوق الأوروبي للتنمية.

وبعد انقضاء خمسة أعوام على اعتماد برنامج عمل بربادوس، يوافق الجميع على أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذه الدول تواجه تحديات رئيسية، من قبيل حماية البيئة البحرية من شتى أنواع التلوث، وتزايد ندرة مياه الشرب، وازدياد عدد الكوارث الطبيعية المدمرة، والتكيف مع تغير المناخ وارتفاع مستوى البحار، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتنوع صادراتها.

وتعتبر فرنسا أن برنامج عمل بربادوس لا يمكن تنفيذه إلا إذا تحمل كل شخص المسؤوليات الملقاة على عاتقه. فلا بد للدول الجزرية أن تضع استراتيجيات وطنية وإقليمية مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة، وأن تهيئ الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية الداخلية التي تعزز تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وفي الوقت نفسه، يجب أن تضع هذه الدول أولوياتها ضمن هذا الجهد العام.

ومن جهة أخرى، يجب على البلدان المانحة أن تعكس مسار الاتجاه التراجعي في المساعدة الإنمائية. ويجب أن توفر للدول الجزرية الصغيرة النامية الموارد الكبيرة التي تحتاج إليها من أجل تعزيز قدراتها الوطنية. ولا بد للبلدان المانحة أيضا أن تحسن تنسيقها مع الدول المانحة الأخرى بغية زيادة أثر مساعداتها إلى أقصى حد.

وفرنسا من جهتها عاقدة العزم على تعزيز شراكتها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية كي توفر لها المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تكون أكثر فعالية وأكثر توجها نحو تلبية متطلباتها على حد سواء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد عياد بعباع، ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد بعباع (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): إن انعقاد هذه الدورة الخاصة اليوم لمناقشة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يعتبر اعترافا من المجتمع الدولي بالوضع الخاص والهش الذي تواجهه هذه الجزر في زمن العولمة.

لقد حذرت الأمم المتحدة المجتمع الدولي بأن الارتفاع المتوقع لمياه المحيطات بسبب ارتفاع درجات الحرارة الكونية سيعمل على تحويل الجزر الصغيرة إلى جنّات مفقودة. وإن هناك أكثر من ٣٤ جزيرة جميلة مبعثرة في المحيطات والبحار من البحر الكاريبي إلى غرب أفريقيا، ومن المحيط الهادئ إلى المحيط الهندي، ومن الخليج إلى المتوسط، تواجه معظمها الآن خطرا ماحقا بسبب الظروف الطبيعية والاقتصادية القاسية التي تعاني منها. إن ليبيا ترتبط بعلاقات طيبة مع كل هذه الجزر. وبلادي التي تعاني من التصحر وندرة المياه تتفهم المشاكل التي تواجهها هذه الجزر الصغيرة وتتعاطف معها.

إن برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أقره مؤتمر بربادوس منذ خمس سنوات، يعبِّر بصدق عن الاهتمام الخاص الذي يوليه العالم أجمع بهذه الدول، باعتبارها دولا ضعيفة ومهمشة، وتواجه معوقات في جهودها الهادفة إلى تحقيق تنميتها المستدامة. ولقد أقر جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر ريو بالحالة التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة وباحتياجاتها الخاصة من أجل التنمية المستدامة.

ودعت الجمعية العامة لجنة التنمية المستدامة إلى استعراض وتنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل خلق وتعزيز بيئة دولية مؤاتية تكفل تعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم جهود هذه الدول الهادفة من أجل تعزيز قدراتها التنموية وإيقاف التدهور البيئي وتحسين الوضع الاقتصادي، والتخفيف من وطأة الفقر الذي تعاني منه بعض شعوبها.

في الوقت الذي نعترف فيه بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها المستدامة، وفي الوقت الذي نرحب فيه بجهودها للوفاء بالتزاماتها تجاه برنامج عمل بربادوس وبالتدابير التي اتخذتها للاعتماد على نفسها ودعم التعاون فيما بينها، فإن المجتمع الدولي ينبغي له في مقابل ذلك أن يفي بالتزاماته التي تعهّد بها في مؤتمر ريو، وأن يتخذ كافة التدابير الكفيلة بدعم جهود هذه البلدان في مجال التنمية المستدامة من خلال زيادة تدفق الموارد إليها، سواء في شكل ثنائي أو متعدد الأطراف.

كما يتعين تسهيل فتح الأسواق العالمية أمام صادرات هذه الجزر ودمجها في الاقتصاد العالمي وتسهيل حصولها على التكنولوجيا وتطوير مصادر مياهها العذبة ومواردها البشرية وتنمية مواردها السياحية والقضاء على التلوث البحري الذي يهدد مواردها الطبيعية والبحرية الناجم عن قيام بعض الدول الكبرى بإلقاء النفايات الخطرة والسامة في المحيطات وأعالي البحار، ومساعدتها في التصدي لأخطار التدهور البيئي والكوارث الطبيعية.

كما ينبغي التنويه في هذا الصدد بأنه لكي يتم السعي بنجاح لتحقيق التنمية المستدامة في هذه الجزر، فإن من الضروري أن تنعم هذه الجزر بسلام شامل، مما يتطلب القضاء على أسباب التوتر والصراع في مناطق هذه الجزر، وجعلها خالية من القواعد والأساطيل الأجنبية وما ينجم عن ذلك من توتر وتهديد لأمنها واستقرارها وسلامتها الإقليمية.

ختاما، يود وفد بلادي أن يشيد بالجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة وبرامجها الإنمائية ولجنة التنمية المستدامة والعديد من المنظمات الدولية الأخرى إزاء برنامج عمل بربادوس. ويؤكد وفد بلادي على أن هذا البرنامج سيظل الإطار الفعال لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير له عن هذه المسألة على:

> "أننا إذا استطعنا إيجاد حلول للأوضاع الهشة للجزر فإن ذلك سيساعدنا على معالجة مشاكل عالمية أكبر."

إن المجتمع الدولي مطالَب اليوم وأكثر من أي وقت مضى، ببذل جهود إضافية من أجل إيجاد حلول ناجعة وعملية للمشاكل التنموية للبلدان النامية، وفي مقدمتها مشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحقيق طموحاتها في تنمية مستدامة. كما أن المجتمع الدولي مطالَب بإعادة تأكيد تضامنه مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والتزامه

بمواصلة دعمه للجهود المبذولة في سبيل تحقيق شراكة قوية وملتزمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبينه، لكي تتمكن هذه الجزر من أن تواجه بنجاح تحديات العولمة وكوارث الطبيعة في الألفية القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسان آدمو، وزير البيئة في نيجيريا.

السيد آدمو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنقل إلى السيد غوريراب أحر تهانئ رئيس وشعب نيجيريا على انتخابه التاريخي لرئاسة الدورة الاستثنائية. ونعبّر عن تقديرنا أيضا للأمانة العامة على ما وفّرته من وثائق مفيدة لهذه الدورة. واسمحوا لي بداية أن أعرب عن كامل تأييد وتعاون وفدي.

ما كان لهذه الدورة الاستثنائية أن تنعقد في وقت أكثر ملاءمة من هذا الوقت، إذ أنه يأتي في وقت يتزايد فيه الانشغال بين المتشائمين والمتفائلين حول ما إذا كان تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية قد فشل أم لا. وليس من قبيل المصادقة أنه قبل خمس سنوات، في ١٩٩٤، وما كادت تمر سوى سنتين على انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ريو، حتى جاء برنامج عمل بربادوس كمخطط أولي محدد لحماية الدول الجزرية الصغيرة النامية وبيئتنا الهشة. وبرنامج العمل بوصفه مخططا أوليا لم يجسّد آمال وتطلعات مواطني الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، بل جسّد أيضا أماني المجتمع الدولي وإرادته الحسنة في تحقيق تنمية مستدامة أفضل للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالمثل، ليس من قبيل المصادفة أننا يتعين علينا الآن في حقبة الاستعراضات الخمسية هذه للمؤتمرات العالمية الرئيسية أن نكرس هذه الدورة الاستثنائية التي تستغرق يومين لاستعراض وتقييم تنفيذ البرنامج اليوم.

وبالنسبة لوفدي، يشكل تكافل الجنس البشري والاعتماد المتبادل بين الدول ضرورة لا يمكن نكرانها. ومهما كانت الصعوبات والنجاحات، فلا بد من أن يتأثر بعضها بالبعض الآخر. وليس بوسع أي رجل أو امرأة أو بلد أن يعيش بمفرده معزولا عن الآخرين، ولا حتى أصغر دولة جزرية صغيرة نامية. وهذا هو أساس وحدتنا داخل أسرة الأمم المتحدة.

فإلى أي مدى تجسّدت هذه الوحدة في أهداف ومقاصد برنامج عمل بربادوس؟ وكم تحقق من هذه الأهداف أثناء السنوات الخمس التي مضت على دخوله طور التشغيل؟ وما هي القيود؟ وكم تبقّى من العمل الذي ينبغي الاضطلاع به؟ وكيف نشرع به؟

وهذه هي بعض النقاط التوجيهية التي يعتقد وفدي أنها ستضيف قيمة إلى عملية الاستعراض والتقييم، وأعتزم أن أتناول بعضها بإيجاز، كل واحدة منها على حدة.

ولعلنا نذكر أن برنامج عمل بربادوس دعا إلى العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية في ١٤ مجالا من مجالات الأولوية، بدءا بالشواغل القطاعية، مثل المياه العذبة، وتغير المناخ، والتنوع الأحيائي، والموارد البحرية، والسياحة، وانتهاء بمسائل مشتركة بين القطاعات مثل تنمية الموارد البشرية والتمويل والدعم، وهو ما يلزم لعمل البرنامج.

والتزام الحكومة النيجيرية بمسألة البيئة منذ مؤتمر بربادوس قد ازداد، خاصة بإنشاء الوزارة الجديدة للبيئة وقد عينت أنا أول وزير للبيئة. ومن الأهمية بمكان مسألة موارد المياه العذبة والتصرف في النفايات. ولهاتين المسألتين أثر خطير على بلداننا، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه أسئلة هامة ينبغي طرحها حيث أن نيجيريا تحصل حاليا على ٩٠ في المائة من عائداتها من النقد الأجنبي من دخل أنشطة استكشاف النفط في البيئة الساحلية. وهذا هو أساس التزام نيجيريا بالحماية من تسرب النفط وإلقاء النفايات السامة والخطرة، والمواد الكيميائية والمواد المشعة في المناطق الساحلية.

وضرورة الالتزام العالمي بهذه التدابير الوقائية أصبحت أمرا ملحا أكثر من ذي قبل بسبب عزلة بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية وموقعها في المحيطات واعتمادها التام على قاعدة بحرية وبرية محدودة، مما يجعلها ضعيفة جدا أمام التلوث الذي تسببه تلك النفايات. ولعلكم تذكرون أن نيجيريا بادرت بتنفيذ برنامج مراقبة إلقاء النفايات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية لرصد عمليات الإلقاء غير المشروعة للنفايات الخطرة في المياه الساحلية وفي المياه الإقليمية.

ويمكن أيضا أن يرى الدليل على الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف بربادوس في أنشطة المؤسسات

المتعددة الأطراف مثل مصرف التنمية الأفريقي الذي تشارك فيه نيجيريا بنصيب كبير. وقد خصص مصرف التنمية الأفريقي ٧٠١ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٧ ١٩٩٨ لست دول أفريقية من الدول الجزرية الصغيرة النامية. نحن نقدر أيضا الأنشطة التمويلية التي تضطلع بها وكالات أخرى، بما في ذلك الصندوق الإنمائي الأوروبي، ومرفق البيئة العالمية، وبالطبع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويدرك وفدي أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، من جانبها، تبذل جهدا ملحوظا في وضع سياسات وخطط عمل لتعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وتقوم هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية، قدر الإمكان، بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الداخلي، وتعمل على اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

بيد أن هذه الجهود لم تسفر عن إحراز تقدم كبير بسبب بعض العوامل الأساسية المقيدة. فعلى سبيل المثال، أعيق برنامج العمل على نحو خطير بسبب نقص الدعم المالي له، وهو عامل تعود أسبابه إلى القيود الناجمة عن العبء الثقيل لالتزامات الديون الخارجية، وانخفاض تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، وشح الموارد البشرية، والافتقار إلى مرافق العناية الصحية.

والدول الجزرية الصغيرة النامية معاقة أيضا بعدم كفاية القدرة المؤسسية اللازمة على إنفاذ التشريعات والنظم البيئية. وكثيرا ما تأتي المساعدة من الحكومات والوكالات الدولية والهيئات الأخرى متأخرة وتكون أقل من أن تحدث الأثر الإيجابي المطلوب.

ومن الجلي أيضا أن هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تستفد من العولمة ولم تتفلت من الآثار السلبية المتعددة المترتبة على التهميش الذي تسببه العولمة للبلدان النامية. ومن ثم فإن الاحتمالات قطعا ليست في صالح تلك الدول، وعليها أن تفاوض بفعالية من أجل الحصول على شروط أفضل. والأثر النهائي هو أن مستوى الفقر في الدول الجزرية الصغيرة النامية آخذ في الازدياد. وأدى استشراء الفقر إلى تقويض قدرة الدول على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم، والتغذية والمياه النظيفة، والتخطيط والتنمية الحضريين، مما يحد من قدرة المواطنين في تلك الدول على الإسهام الفعال والإيجابي في تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

وهذا ليس كل شيء. فالمخاطر التي تنطوي عليها الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ باستمرار والافتقار إلى القدرة على التكيف مع هذه الظواهر تركت الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة لكوارث طبيعية مدمرة للغاية، حيث يتمثل ذلك بصفة رئيسية في شكل أعاصير، وانفجارات بركانية، وزلازل، وانهيارات أرضية، وموجات جفاف. وهذا يخلف أثرا ضارا على تنفيذ برنامج العمل في مجال السياحة التي تمثل أحد شرايين الحياة الرئيسية للبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

وختاما، ينبغي لهذه الدورة الاستثنائية أن تجد على نحو عاجل وسيلة متكاملة لمواصلة تنفيذ برنامج العمل في مجالات بناء القدرات، وتعبئة الموارد، والتمويل، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، ومشكلة التزامات الديون الخارجية، والقضاء على الفقر، وتدابير الحد من الكوارث الطبيعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد تواتوموبيو توبو، وزير الشؤون الخارجية في تونغا.

السيد تواتوموبيو توبو (تونغا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم مملكة تونغا. وإذ أفعل ذلك، أود أن أشكر رؤساء الدول والحكومات، فضلا عن وزراء الخارجية، على عبارات الترحيب الحارة التي أعربوا عنها لانضمامنا إلى الأمم المتحدة.

إن الدورة الاستثنائية المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية محفل حسن توقيته لتقييم التقدم المحرز في برنامج عمل بربادوس الذي وضع قبل خمس سنوات. وقد كان البرنامج إنجازا هاما للغاية وضع تصورا لعمل مشترك ولشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة والمجتمع الدولي سعيا لتحقيق التنمية المستدامة. ولدى تقييم التقدم المحرز في السنوات الخمس الأخيرة، ننوه بمساهمة شركائنا، مثل أستراليا، واليابان، ونيوزيلندا، والاتحاد الأوروبي، وكندا، وجمهورية الصين الشعبية، فضلا عن الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في جهدنا لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد اتخذنا خطوات على الصعيد الوطني والإقليمي من أجل وضع سياسات واستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف. وتشمل تلك السياسات والاستراتيجيات تنفيذ استراتيجية وطنية لإدارة البيئة، وسياسة جديدة لمصائد الأسماك، وخطة لإدارة السواحل، وقانونا للبيئة. وقد تجاوزنا أحكام اتفاقيات البيئة وننفذ حاليا أحكام اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع الأحيائي.

إن منطقة جنوب المحيط الهادئ تسلم بأن التنمية يجب أن تكون سليمة اقتصاديا وإيكولوجيا معا. ولقد اعتمدنا على هذا الصعيد سياسة إطارية، مع الدول الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ، من أجل حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة للسياحة. وتقوم مبادرات إقليمية أخرى بدور هام، لذلك نحن نؤيد مشروع قرار الجماعة الكاريبية القاضي بإعلان البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

وعلى المجتمع الدولي الإقرار بأن هناك عوامل يصعب تحكمنا بها تعيق جهودنا الإنمائية. فنحن مقيدون بمحدودية الأراضي، وشح الموارد الطبيعية، وهشاشة بيئتنا، وصغر الأسواق المحلية، والضعف أمام الكوارث الطبيعية. ويضاعف من تلك الصعوبات الطابع التنافسي المطرد للاقتصاد العالمي، مما يؤثر تأثيرا ضارا على اقتصاداتنا في أسواق التجارة والاستثمار ورأس المال. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بإقرار البنك الدولي وفرقة العمل التابعة لأمانة الكمنولث بالصعوبات التي تواجهها دولنا الصغيرة. وقد وضعت منطقتنا مؤشرا قياسيا للضعف البيئي، عن طريق لجنة جنوب المحيط الهادئ للعلوم الجيولوجية التطبيقية، يعبر على نحو أدق عن واقع الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن يصبح الضعف الاقتصادي معيارا لدى النظر في منح تلك الدول معاملة تفضيلية خاصة.

ومن الواضح أن هناك حاجة للمزيد من المساعدة للنهوض بأهدافنا من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ برنامج عمل بربادوس. وبناء على ذلك، نحن نشارك الدول الجزرية الصغيرة الأخرى في دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في مجالات تغير المناخ، والطاقة المتجددة، وتنمية السياحة المستدامة، والزراعة ومصائد الأسماك، والموارد الساحلية والبحرية، وموارد المياه العذبة، وموارد الحفاظ على التنوع.

إن تنمية قطاع المصايد تكتسي أهمية أولية بالنسبة لنا، ونحن نرحب بالتطورات التي حدثت مثل المفاوضات الجارية بين منطقة المحيط الهادئ والدول التي تمارس الصيد في المياه البعيدة وسائر كيانات المصايد في محاولة لإقامة منظمة مصايد حقيقية، على النحو المتصور في المادة ٦٤ من قانون البحار.

لكن ما يثير قلقنا هو أن المجتمع المانح لا يزال مترددا في مساعدة المنطقة في مجالات أخرى ذات أولوية، مثل عملية مسح الجرف القاري. وهذا واحد من متطلبات إمكانية المطالبة بدخول أي جرف قاري في المياه الإقليمية، لكن الوضع مختلف تماما بالنسبة لإمكانية القيام بهذا بموجب المادة ٧٦ من قانون البحار، فبمقتضى تلك القواعد يجب على المنطقة أن تكون أكثر نشاطا في سعيها إلى الحصول على منافع التعدين من قاع بحارها.

إن تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات توفران فرصا جديدة لجزرنا الصغيرة. لكن طابع الانعزال والتفرق الجغرافي الذي تتسم به بلداننا يجعل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمواصلات مكلفة للغاية. ونحن نعترف بتأثير الاتصالات السلكية واللاسلكية المتاحة والممكن الوصول إليها على التنمية الاقتصادية، وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدتنا على أداء دورنا في اقتصاد المعارف العالمي بالمساعدة في بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا وإدارة المعلومات بشكل مناسب، والنهوض بنظمنا الصحية والتعليمية، وتطوير أسواق جديدة.

أخيرا، من المهم أن تبدأ الآن عملية استعراض شاملة لرصد التقدم في تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وندعو إلى التنسيق المحسن للأنشطة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظماتنا الإقليمية ذات الصلة. وفي هذا الشأن، نؤيد تأييدا تاما المبادرات المشتركة مثل شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدة أصحاب المصلحة في تنسيق وتنفيذ برنامج عمل بربادوس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الرحيم أحمد خليل، ممثل السودان.

السيد خليل (السودان) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، نود أن نعرب عن سرورنا لانعقاد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ظل رئاستكم الحكيمة، كما نعرب عن

شكرنا للأمانة العامة، وخاصة أمانة لجنة التنمية المستدامة للتحضير الجيد لهذه الدورة.

إن انعقاد دورة استثنائية للجمعية العامة بغرض استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يعد تأكيدا لإدراك المجتمع الدولي منذ عام ١٩٩٤ بأن لهذه الدول حالة خاصة فيما يتعلق بالتنمية والبيئة على حد سواء، لكونها دولا هشة وضعيفة من الناحية البيئية ولأن الجهود التي تبذلها تواجه قيودا خاصة في تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن ظروفها وأوضاعها المادية، وما يترتب عليها من صعوبات في الاستفادة من البيئة الاقتصادية العالمية ومزايا العولمة وتحرير التجارة العالمية.

إن من واجب المجتمع الدولي الاعتراف للدول الجزرية الصغيرة النامية بأنها القيِّم، في واقع الأمر على المحافظة على محيطات وبحار العالم ومواردها، مما يستوجب تقدير الجهود التي تضطلع بها هذه الدول في حماية هذه الموارد ووفائها بالتزاماتها إزاء برنامج عمل برنادوس، كأساس متكامل وشامل لتنميتها المستدامة، وفق استراتيجيات وطنية وإقليمية.

ينبغي أيضا أن يشيد المجتمع الدولي بتصدر الدول الجزرية الصغيرة النامية للمعركة المترتبة على المتغيرات المناخية، ويكفي شاهدا على أبعاد هذه المسؤولية الجسيمة المعاناة التي عشناها جميعا قبل حوالي أسبوعين هنا في هذه المدينة من جراء الاعصار فلويد، رغم الفارق الهائل في قوة الإعصار وفي القدرات والإمكانيات وفي سرعة الاستجابة لدرء المخاطر التي ترتبت على ذلك الإعصار.

إن وفد بلادي يشارك وفود الدول الجزرية الصغيرة النامية في تطلعاتها بأن تفضي نتائج الدورة الاستثنائية هذه إلى الإقرار بجوانب الضعف والهشاشة في أوضاع تلك الجزر. إن قناعة كهذه توجب الالتزام من قبل المجتمع الدولي باتخاذ التدابير الضرورية لدعم هذه الجزر في الاستمرار في نهج التنمية المستدامة.

ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي أن يلتزم كافة الشركاء، بما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية والتجارة العالمية، بتوفير بيئة مؤاتية تشجع دمج اقتصاديات الجزر الصغيرة النامية في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال الجبهات التالية: تعزيز بيئة مواتية للاستثمار والمساعدات الخارجية؛ حشد وتوفير موارد مالية جديدة وإضافية؛ نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا؛ دعم بناء القدرات، بما في ذلك التعليم والتدريب والتوعية والتنمية المؤسسية؛ دعم جهود هذه الدول في تحسين قدراتها التنافسية وفرص الوصول إلى الأسواق وتنويع اقتصادياتها الوطنية؛ تسريع وضع مقياس للضعف، بحيث يأخذ في الاعتبار الأوضاع البيئية الهشة والضعف الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية كمقياس مكمل للمعايير الأخرى فيما يتعلق بصنع القرار المعني بالمعاملة التفضيلية لهذه الدول.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد على الحشاني، رئيس وفد تونس.

السيد الحشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أعرب عن مدى سروري إذ أراكم تترأسون هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن نعهد فيكم دبلوماسيا متمرسا، وهذا يوفر بالنسبة لنا ضمانا بنجاح مداولات هذه الدورة.

وبالنيابة عن وفد بلادي، أود أيضا أن أعرب عن تهانئنا لرئيس لجنة التنمية المستدامة ولأعضاء مكتبها على التقرير الذي قدم إلينا وللعمل الذي أنجز.

ويسر تونس غاية السرور أن تعقد هذه الدورة الاستثنائية على عتبة قرن جديد حيث نشهد تغيرا دوليا كبيرا، ونمر بمرحلة حاسمة في التنمية المتكاملة التي تقوم بها بلداننا. وهذه الدورة توفر لنا فرصة مواتية لإجراء دراسة وتقييم عميقين لتنفيذ برنامج عمل برنادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعطي، علاوة على ذلك، دليلا واضحا على إرادة وتصميم المجتمع الدولي على السعي إلى تنفيذ برنامج العمل هذا.

وتؤكد تونس من جديد تضامنها مع الدول الجزرية الصغيرة، وتشاطرها اهتماماتها وتطلعاتها المشروعة نحو إحراز التقدم وتحقيق الرخاء.

وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية خاصة تجاه هذه الدول. فهذه البلدان، الواقعة في قلب المحيطات والبحار، عليها مسؤولية خاصة عن حماية بيئة البحار، وصون التنوع البيولوجي الهام.

والدول الجزرية الصغيرة تواجه مشاكل خاصة تؤثر عليها بدرجات متفاوتة، وتتعلق بصفة خاصة بمساحة أراضيها، وبمواردها المحدودة، وبضعفها البيئي، وضعفها في مواجهة تغير المناخ. وثمة حاجة ملحة إذا إلى تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل تحقيق التنمية المستدامة لهذه البلدان.

وفيما يتعلق بالمشاكل المحددة التي سبق أن ذكرناها، يمكننا أن نضيف المشاكل المرتبطة بالعولمة وبتحرير التجارة. ورغم أن هذه الظاهرة المزدوجة فتحت الطريق أمام إقامة علاقات تعاون أوسع نطاقا، فقد كان لها أثر سلبي على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعقدت جهودها الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وبخاصة في مجالات التجارة، والاستثمار، والسلع الأساسية، والأسواق المالية. وقد أدت هذه الحالة إلى تزايد مستوى البطالة، والفقر وتهميش أشد قطاعات السكان ضعفا.

ومما يسر تونس بصفة خاصة الجهود الضخمة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة، وفي ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان، لكي تنفذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة. وترحب تونس بتصميم الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة التحديات الجديدة والقديمة لكي تحقق الأهداف الموضوعة في برنامج العمل من خلال رسم سياسات وطنية وإقليمية جديدة تستهدف بصفة خاصة إدماجها على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي، وتنسيق استراتيجياتها تنسيقا أفضل في المجالات السياسية، والاجتماعية، والبيئية لكي تعالج المشاكل التي تواجهها بصورة أفضل وتقللها بدرجة أكبر. ومع ذلك، فإن البلدان الجزرية الصغيرة، على غرار جميع البلدان النامية، تجد أنه يستحيل عليها بوجود المشاكل التي تواجهها تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة هذه دون مساعدة المجتمع الدولي، ولا سيما مساعدة البلدان الغنية.

وبالتالي، نرى أنه يجب أن تترجم توصيات لجنة التنمية المستدامة إلى أفعال على وجه السرعة، ولا سيما تلك التوصيات المتعلقة بتعبئة الموارد المالية، وبتهيئة مناخ مؤات للاستثمار، وبنقل الاستراتيجيات التي تراعي البيئة، وبتدعيم القدرات، وخاصة بالنسبة للتعليم، والتدريب، والنهوض بالوعي، وتدعيم المؤسسات.

وينبغي لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يوليا اهتماما خاصا للحاجة إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة على الانتفاع من العولمة وتحرير التجارة عن طريق تيسير إمكانية وصول المنتجات التي تصدرها إلى الأسواق العالمية، ومنحها معاملة جمركية تفضيلية، وتدعيم قدراتها التفاوضية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وإقامة تعاون دولي متوازن، وتحقيق تنمية عالمية يتطلبان تدعيما لعلاقات الشراكة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من ناحية، وعلى نحو أفقي بين بلدان الجنوب نفسها من ناحية أخرى. ونعتقد أنه يجب توطيد التعاون بين الجنوب والجنوب في مجال التنمية المستدامة، وجعله أكثر أهمية. وفي هذا الصدد، أؤكد من جديد هنا استعداد تونس لتشاطر تجربتها مع جميع الأطراف المعنية في كل مجال، ولا سيما في مجالات حماية البيئة، والسياحة، واستئصال الفقر في إطار من الشراكة، والتعاون، والتضامن.

وختاما، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلادي للجهود المبذولة لتحضير الوثائق التي تنوي الجمعية أن تعتمدها عند اختتام هذه المناقشة. وأرجو أن يمكّن اعتمادها بالإجماع الدول الجزرية الصغيرة من التغلب على الصعوبات التي تواجهها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فرانسيسكو توديلا، رئيس وفد بيرو.

السيد توديلا (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يشرفني عظيم الشرف أن أمثل بيرو في هذه الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة المكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل بربادوس. فهذه الدورة تبين الجهد المتجدد الذي يبذله المجتمع الدولي لتنفيذ التعاون الدولي ولتحقيق التنمية والمحافظة على البيئة في أكثر من ٤٠ بلدا.

ونعتقد أن هذه الأهداف، التي اقترحتها البلدان النامية والمتقدمة النمو معا في بربادوس قبل خمس سنوات، ستسفر عن منجزات جديدة، وأكثر أهمية، الآن، وفي السنوات القادمة، بفضل توجيه الرئيس وخبرته العظيمة.

ولقد مثل مؤتمر بربادوس العالمي الالتزام الراسخ للدول الجزرية الصغيرة النامية بتعزيز تعاون المجتمع الدولي على أساس الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في

مؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢. وتنوه بيرو بالتآلف الذي عززته الدول الجزرية الصغيرة النامية للتغلب على العقبات التي تعرقل تنميتها.

ومع ذلك، نود أن نؤكد أنه فيما باتت الظروف البيئية والاقتصادية لتحقيق التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر تعقيدا، فإن إحراز التقدم في تنفيذ الالتزامات بتقديم المساعدات الدولية دونه صعوبات. ولا نجد استجابة سريعة ومحددة من المجتمع الدولي إلا في حالات الطوارئ الإقليمية أو الكوارث الطبيعية.

والآثار المدمرة لتذبذبات إعصار النينيو في الجنوب تدلل بوضوح على ضعف معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب عدم إهمال الإدارة والتدريب الدائمين واللازمين عند الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وهي جوهر جميع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الكاملة. ويرى وفد بلادي أن ذلك يشكل الأهمية الأساسية لجميع الجهود المشتركة الرامية إلى إصلاح البيئة وقيام الأجيال المقبلة باستخدامها على نحو مستدام. ونحن اليوم لا نؤكد على برنامج عمل بربادوس من جديد فحسب، بل ونعترف بأن العوامل المناخية، التي تفاقمها آثار الدفيئة، تزيد من الضعف ومن خطر توسيع رقعة الفقر.

والآليات الموجودة الآن للوقاية من ذلك، وتخفيف حدته، وللتعمير لن تكون كافية في السنوات القليلة القادمة إلا إذا تمكنا من إحراز المزيد من التقدم في تحقيق تفهم أعمق لأصل هذه الظواهر، وتمكنا من التعرف على كيفية معالجتها بفعالية.

وتنوه بيرو تماما بإسهام الدول الجزرية الصغيرة النامية في عمليات التفاوض المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأود بصفة خاصة أن أؤكد الإسهام الكبير الذي قدمته دول منطقة البحر الكاريبي في إطار الآليات الاستشارية الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والتقدم الذي أحرزته كل من بربادوس، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفس، ضمن بلدان أخرى، في مجال إدارة التخلص من النفايات، لهو تقدم مشجع وهام في مجال إدارة البيئة.

وأود أيضا أن أؤكد التزام الدول الجزرية الصغيرة النامية باتفاقية التنوع البيولوجي التي صدقت جميعا عليها. وتثبت هذه المؤشرات أن استجابة الدول الجزرية الصغيرة النامية استجابة ثابتة، رغم الظروف المناوئة أثناء هذه السنوات الخمس. وينطوي برنامج عمل بربادوس على إمكانات هائلة لزيادة التعاون والتفاهم الدوليين، مع إيجاد دينامية عظيمة ووعي كامل باحتياجات البشر والبيئة التي يعيشون فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد النصر (قطر) (تكلم بالعربية): يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أتوجه إلى الرئيس وإلى جميع أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابهم.

كما أهنئ الدول الثلاث - جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا على انضمامها إلى الأمم المتحدة.

تكتسب الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون أهمية خاصة، حيث تُعنى باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد شكل مؤتمر بربادوس لسنة ١٩٩٤ والإعلان الصادر عنه، قاعدة أساسية في تحديد مستقبل التنمية في الدول الجزرية والساحلية.

ومع إدراكنا بأن الدور الأساسي يقع، أولا، على كاهل الدول المعنية، فإننا ندرك أيضا أن على المجتمع الدولي مسؤوليات كبيرة تجاه هذه التنمية التي تعترضها عوائق عديدة، سواء مما تفرضه الكوارث الطبيعية نتيجة للتغير المناخي وانبعاث الغازات التي تؤدي إلى الظواهر المناخية التي شهدناها مؤخرا، سواء في الجفاف في سنوات مضت، أو في هبوب الرياح والأعاصير والفيضانات التي قضت على نسب عالية من المحاصيل الزراعية، وأدت إلى خسائر جسيمة أثرت بلا شك على خطط التنمية وعلى البرامج المعدة لها. كما أن الهوة بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية، والتي تتسع بشكل كبير، ونظام العولمة وما يفرضه على اقتصادات الدول النامية بشكل أساسي، يمثلان أهم هذه العوائق.

ولكي تتجاوز الدول الجزرية والساحلية تلك الأزمات لا بد من تضافر الجهود لتحقيق ذلك. فبالرغم من إدراكنا بأن على الدول الجزرية تحديد أولياتها بالنسبة للتنمية وتحديد المشاريع التنموية ذات الأهمية القصوى، والسعي لتحقيقها وفقا لخطط علمية مدروسة، سواء بالجهود الذاتية أو من خلال المساعدات الثنائية والدولية، فإن على

الدول المتقدمة تقع مسؤولية كبيرة في تنمية موارد الدول الجزرية الصغيرة. ويجب ألا يغيب عن الأذهان دور الدول المتقدمة التي كان لسياساتها وأنشطتها الصناعية التأثير البالغ على التغير المناخي، حيث كان لتأثير الغازات المنبعثة دور في ارتفاع حرارة الأرض، الذي أحدث بدوره تغييرا مناخيا خطيرا أدى إلى الكوارث التي سبق أن أشرنا إلى بعضها. وبالتالي، تقع مسؤولية أدبية وأخلاقية على دول العالم الصناعي. ومن هذا المنطلق، لا بد من التعاون لإيجاد أرضية مشتركة تؤدي لفهم أكبر بين الجانبين. ولا بد أيضا من تقديم المنح السخية لإتمام المشاريع والخطط التنموية في الدول الجزرية الصغيرة، التي بدونها ستبقى المشاكل قائمة، لأن الجهود الذاتية للدول الصغيرة ستظل محدودة جدا في تحقيق التنمية المنشودة.

كما يقع على عاتق المؤسسات المالية العالمية دور هام ورئيسي لا يقل عن دور الدول في دعم التنمية في الدول الجزرية. فحاجة هذه الدول تفرض المرونة القصوى في أعمال تلك المؤسسات. كما أن السرعة في احتواء الأزمات والتقليل من آثارها تكتسب القدر نفسه من الأهمية. ولعلنا هنا لا نغفل دور المجتمع المدني ومؤسسات النفع العام في القيام بدور فعال، وبذل الجهود الضرورية التي من شأنها أن تساهم في جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية تجاه التقليل من آثار الكوارث الطبيعية، والمساهمة أيضا في خطط التنمية الاجتماعية.

إن دولة قطر تدرك الدور الكبير الذي يلعبه المجتمع الدولي في تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة عامة والدول الجزرية على وجه الخصوص، لا سيما إذا ما تضافرت الجهود لتحقيق ذلك. ونأمل أن تعمل دول العالم المتقدم النمو على دعم اقتصادات العالم النامي والتقليل من آثار العولمة وتأثيرها على الاقتصادات الهشة لبعض دولنا، والتي بدأت تلوح في الأفق منذ أن بدأ مصطلح العولمة يغزو جميع المجالات ويوسع الهوة بين الجانبين، بل جعل من اقتصادات العالم النامي تابعا لاقتصادات العالم المتقدم النمو، وفرض تحديا غير متكافئ على دولنا. فنأمل أن يوفق اجتماعنا هذا في تحقيق الغايات التي نصبو إليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا.

السيد إنخسايخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): بعد خمس سنوات من اعتماد برنامج عمل بربادوس، تعقد الأمم المتحدة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تسترعي انتباه المجتمع العالمي إلى تنفيذ برنامج العمل - وهو قضية تتسم بأهمية كبرى بالنسبة للتنمية المستدامة لهذه البلدان التي تواجه صعوبات جمة ولكنها تتحلى بالشجاعة، كما وصفها الرئيس هذا الصباح.

أثناء السنوات الخمس الماضية اضطلعت الدول بالعديد من المبادرات والتدابير الجسورة لتنفيذ البرنامج وتعزيز التنمية المستدامة، على الرغم من الصعوبات والعقبات الكثيرة التي واجهتها. فتغير المناخ وارتفاع مستوى البحر، في حد ذاتهما، مشكلتان تتجاوزان بكثير قدرة الجزر الصغيرة على السيطرة عليهما. فهذه الجزر، بحكم طبيعتها، محدودة في حجمها ومواردها. وتدهور الأراضي وفقدان الغطاء الحراجي وسوء التصرف في النفايات تشكل لها مصادر قلق عميق. وهي تضطر إلى استيراد كل شيئ تقريبا، وهذا يزيد عليها التكاليف المرتفعة أصلا. وعلى غرار البلدان غير الساحلية تعتبر تكاليف الشحن في الدول الجزرية الصغيرة النامية، كنسبة مئوية من قيمة الواردات، أعلى كثيرا منها في البلدان الساحلية والمتقدمة النمو.

والدول الجزرية، بالنظر إلى مواردها وبدائلها المحدودة، تبحث عن آلية أو مساعدة تعويضية من نوع ما، بينما تحاول إعادة هيكلة اقتصاداتها لكي تتصدى لهذه المشاكل. ولهذا الغرض تعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية بنشاط مع المجتمع الدولي عن طريق تحالف الدول الجزرية الصغيرة، كما أنها تحث البلدان الصناعية الكبرى على كبح انبعاثات غازات الدفيئة.

لقد اكتسبت الدول الجزرية، من خلال التعاون فيما بينها، قدرا من الثقل السياسي الذي تجلى أكثر ما تجلى في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ. وهي تسعى الآن إلى استخدام هذا التعاون في تعزيز استراتيجياتها الاقتصادية.

كما أنها قامت، فرادى وجماعة بتنفيذ عدد من المشاريع والبرامج لتعزيز التنمية المستدامة.

ولكن على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة، فإن قدرتها على تنفيذ هذه

المشروعات والبرامج محدودة. وقد أصبح اتجاه الانخفاض الحاد في المساعدة الإنمائية الرسمية قيدا خطيرا على تنفيذ برنامج عمل بربادوس. ولذا يلزم المجتمع المانح أن يقوم بتعبئة وتوفير الموارد المالية والمساعدة التقنية الكافية لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تعزيز تنميتها المستدامة على نحو أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن البلدان النامية، بما لها من مشاكل واحتياجات خاصة، تولي أهمية كبيرة للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية.

وكلنا نتفق على أن العولمة وتحرير التجارة بينما توفران فرصا، فإنهما تركتا آثارا سلبية على العديد من البلدان النامية، وخاصة البلدان التي لها مشاكل واحتياجات خاصة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية المحرومة من منفذ على البحر.

والدورة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تحت رعاية منظمة التجارة العالمية يمكن أن تروج لمزيد من تخفيض الحواجز التجارية وأن توفر للدول الجزرية الصغيرة فرصا أكبر لوصول منتجاتها إلى أسواق التصدير. ولذلك فإن الظروف الخاصة لهذه الدول، شأنها بالضبط شأن ظروف البلدان النامية المحرومة من منفذ على البحر، تحتاج إلى المعالجة في هذه المفاوضات.

ووفدي يدعم أيضا الاقتراح الرامي إلى تكملة مؤشرات التنمية الموجودة، على سبيل المثال تكملة المعايير القائمة على أساس الناتج المحلي الإجمالي بمقياس للضعف، مع أخذ المشاكل والاحتياجات الخاصة بالمجموعات الخاصة التي ذكرتُها سابقا في الحسبان.

وأود، شأني شأن العديد من المتكلمين السابقين، أن أؤكد على أهمية إظهار الإرادة السياسية اللازمة إظهارا فعليا من جميع البلدن والمنظمات الدولية، وخاصة المجتمع المانح، للتعاون على نحو أوثق مع البلدان التي تواجه مشاكل واحتياجات خاصة.

منغوليا تدعم مشروع النص المتعلق بتعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس، الذي يشدد على أهمية قيام شراكة أوثق بين السلطات الوطنية والمحلية في البلدان الجزرية الصغيرة، والمنظمات غير الحكومية والأعمال التجارية الخاصة، والمانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، والمنظمات الإقليمية والدولية.

واسمحوا لي أن أعرب عن أمل وفدي في أن توفر هذه الدورة الاستثنائية للمجتمع الدولي الرسم الهندسي المطلوب الذي سيتيح تنفيذ البرنامج تنفيذا كاملا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليوناردو سانتوس سيماو، وزير الخارجية والتعاون بموزامبيق.

السيد سيماو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): في هذه المناسبة الميمونة لانعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين، أود، بالنيابة عن حكومتي وأصالة عن نفسي، أن أعرب عن عميق تقديري للسيد غوريراب وللأمين العام على عقد هذه الدورة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن برنامج عمل بربادوس، الذي اعتمد قبل خمس سنوات، يمثل مبادرة هامة تقدم وسائل متعددة لحل المشاكل المتصلة بالبيئة والتنمية التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وبالتالي يستحق دعمنا المشترك.

والواقع أن مسائل تغير المناخ، وتآكل التربة، والاحترار العالمي، وارتفاع مستوى البحر، والموارد الساحلية والبحرية، والكوارث الطبيعية والبيئية، وموارد التنوع البيولوجي، وإدارة النفايات وموارد المياه العذبة، هي من بين المسائل التي تواجهها كل الدول النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار اقتصاد عالمي يزداد التنافس فيه.

وموزامبيق، بوصفها بلدا من أقل البلدان نموا، تشاطر في المعاناة من مشاكل مماثلة لمشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية. فبلدي، الذي يبلغ طول سواحله نحو ٢,٧٠٠ كيلومترا، حيث توجد أغلبية السكان والمدن، يواجه مشاكل بيئية خطيرة ناجمة عن الضغط السكاني وأنشطة التنمية الاقتصادية. ويساور موزامبيق القلق أيضا بشأن مسائل التلوث البحري، والممارسات غير المستدامة في مجال مصايد الأسماك من دول أخرى، ونقل المواد الخطرة والنووية عبر المناطق الاقتصادية الخاصة، وهذه الأمور تشكل شاغلا أيضا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونحن هنا اليوم لنعرب عن تضامننا مع البلدان الشقيقة ودعمنا لها ولنتعرف على الجهود التي تبذلها تلك البلدان والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقتضي التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس الدعم الكامل من المجتمع الدولي بالروح التي سادت في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١.

ونحن نؤمن إيمانا قويا بأننا عندما نفعل ذلك، إنما نعترف بالتطلعات المشروعة لشعوب الجزر الصغيرة إلى تحسين نوعية حياتها وزيادة ازدهارها بينما تظل ملتزمة بالمحافظة على البيئة. وكما يتوخى برنامج عمل بربادوس، ينبغي للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أن تعمل معا وأن تتشاطر مسؤوليات وثمار شراكتها.

وتمثل الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة فيما يتعلق بالتحديات الإنمائية والبيئية. فموقعها الجغرافي وتقاسمها لمناطق واسعة من المحيطات يجعلانها ضعيفة للغاية أمام قوى الطبيعة التي لا يمكن إيقافها وكذلك أمام الكوارث التي يحدثها الإنسان. وقد شهدنا كيف أن العواصف والأعاصير المدارية والزوابع تضر بحياة الإنسان، مدمرة البنى الأساسية والاقتصاد والنسيج الاجتماعي في هذه البلدان. والمأساة الأخيرة المنسوبة إلى ظاهرة النينيو التي أضرت أيضا بالعديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي تذكرة محزنة بما يمكن أن تفعله بنا جميعا أمنا الطبيعة. وبينما نرحب بالمساعدة الطارئة الفورية التي قدمها المجتمع الدولي لتخفيف معاناة السكان المتضررين في الجزر الصغيرة، فإننا نحث المجتمع الدولي على العمل بجدية أكبر للحد من آثار ظاهرة النينيو والكوارث الطبيعية.

ومن ناحية أخرى تعاني البلدان الجزرية الصغيرة النامية من الآثار السلبية أيضا للحالة الاقتصادية الدولية الراهنة. والواقع أن البلدان الجزرية الصغيرة تتحزم لمواجهة قوى العولمة وتحرير التجارة التي تتجمع، والتي تهدد بأن تغير تغييرا هائلا اقتصادات هذه البلدان وتعوق جهودها المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، يلزم البلدان المتقدمة النمو أن تكفل نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية وتغيير الاتجاه الهابط للمساعدة الإنمائية الرسمية إذا كانت تريد حقا أن تساعد العالم النامي على تحقيق التنمية المستدامة.

وسيكون مطلوبا قطعا اتباع نهج كلي في هذه المسائل حتى تتاح للبلدان النامية فرصة لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة. ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المانح والمجتمع الدولي عموما، مدعوون إلى الاضطلاع بدور رئيسي في وضع أكثر السياسات فعالية لضمان نجاح برنامج عمل بربادوس في المستقبل.

إن التوقعات كبيرة، والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية عظيمة، كما توخى مؤتمر قمة ريو وجدول أعمال القرن ٢١. وتتطلع موزامبيق إلى حصيلة هذه الدورة الاستثنائية وإلى المداولات والإجراءات التي ستعقبها. إن برنامج الدول الجزرية الصغيرة النامية هو، في نهاية المطاف، برنامجنا جميعا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠